الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: ط1: 19053091098

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص

بعنوان:

تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على التغيير السياسي في المنطقة العربية منذ سنة 2011

إعداد الطالب(ة):

- عبد الرحمان هيلول

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
.....	.....	جامعة المسيلة	رئيسا
د. خوني يوسف	.....	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
.....	.....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2020 – 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . . .﴾ الآية رقم: (07) سورة إبراهيم

لقد زفت دموع الأقلام إلى أوراق تخط عليها أجمل العبارات، ولإن كتبت شعرا طول العمر ينتهي العمر ولا تنتهي الأبيات، فهل بإمكان الأقلام أن تعبر عن الشكر و العرفان ، وهل تكفي الأوراق لكل الكلمات ، فما عليّ سوى اختصارها في هذه العبارات :

فكل الشكر

إلى أستاذي المشرف **(خوني يوسف)** منبع المعرفة و السراج

الذي أنار دربي فكل الشكر والاحترام له

وإلى كل الأساتذة الذين سقوني من بحر المعرفة حتى وصلت إلى أعلى الدرجات

كما أتقدم بالشكر إلى اللجنة المناقشة وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

مقدمة

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية سنة 2011 تمكن بعض الشعوب من تحقيق أهدافها عن طريق ثورات شعبية أطاحت بأنظمة الحكم السائدة أنذاك، والمتتبع لأحداث الثورات العربية يلاحظ بصورة واضحة أن لمواقع وشبكات التواصل الاجتماعي الدور الأبرز فيها، فبالإضافة إلى دورها الاجتماعي لعبت دوراً سياسياً يستغلها متداولوها ونشطائها لأغراض سياسية كالتعبير عن واقعهم مما جعلها قادرة على حشد الجماهير بسرعة قياسية.

لقد اندلعت الثورات العربية بفضل نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي الذين خرجوا إلى الشوارع والطرقات والميادين للمطالبة بالإصلاحات وإسقاط الأنظمة التي عجزت عن قراءة الواقع الاجتماعي الجديد، وأخفقت في تقدير حجم التغيير المطلوب، وقد كان واضحاً أن فئة الشباب إضطلعت بالدور الأبرز في إطلاق هذه التحركات الشعبية، التي لم تكن عفوية وكانت المحرك الرئيسي للتغيير في أكثر من قطر عربي.

والجدير بالذكر، أن وسائل كثيرة والكثير من الأسباب والأدوات الأخرى لعبت دوراً لا يستهان به في هذه الثورات وإندلاعها، فلا يمكن إنكار أن الصحوة التكنولوجية والتطور السريع لشبكات الأنترنيت بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي كانت النواة الأولى التي إنطلقت منها شرارة التغيير السياسي في المنطقة العربية.

تحديد الإشكالية:

تحولت شبكات التواصل الاجتماعي من أدوات لتعارف والتوصل إلى وسائل لتحشيد والتعبئة، وبدأ يتكون ويبرز دورها السياسي خاصة في المنطقة العربية أواخر 2010 وبداية 2011، والحراك الشعبي الذي قادته فئة الشباب الحاملة لمطالب التغيير وإسقاط الأنظمة، ونظراً لدور البارز لشبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في المنطقة العربية سنحاول في هذه المذكرة إبراز أثرها ومدى مساهمتها فيه والإشكالية التي نستطيع طرحها هنا هي:

- **ماهو الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في الوطن العربي منذ 2011؟**

بصيغة أخرى:

- **كيف ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في الوطن العربي منذ 2011؟**

التساؤولات:

- ما هو دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والتعبئة الجماهيرية؟
- هل يمكن أن يكون التغيير السياسي في المنظمة العربية ناجحاً عن طريق تكثيف النشاط الإفتراضي عبر شبكات التواصل الاجتماعي فقط؟

فرضيات الدراسة:

سنحاول في هذه الدراسة الإنطلاق من الفرضيات التالية:

- يؤدي ضغط الشعوب على شبكات التواصل الاجتماعي إلى التواجد الحقيقي في الميدان ومنه دفع الأنظمة إلى إحداث التغيير.
- كلما إزداد النشاط الإفتراضي إزداد الوعي السياسي لدى الشعوب ومنه رفض الشعوب لواقعها المعاش وخروجها في حركات احتجاجية وثورات شعبية للمطالبة بالإصلاح أو إسقاط النظام.

التعاريف الإجرائية:

- **شبكات التواصل الاجتماعي:** هي منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به ومن ثم ربطه من خلال نظام إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات والهوايات.
- **التغيير السياسي:** هو مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع، أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية والأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة.

أهمية الدراسة:

– تكمن أهمية الدراسة في تناولها موضوعاً جديداً في المنطقة العربية، حيث تسلط الضوء على أثر مواقع التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية منذ سنة 2011.

– فهم سر نجاح العديد من الحركات والثورات الشعبية العربية في تغيير الأنظمة السياسية باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي كآليات ساعدت في إحداث التغيير.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى:

– الكشف عن دور شبكات التواصل الاجتماعي في التهيئة لهذه الثورات.

– معرفة الظروف التي ساعدت على عملية التغيير السياسي في المنطقة العربية منذ 2011 بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي.

– الإحاطة المفاهيمية بمصطلحات التغيير السياسي في المنطقة العربية، وتلك المتعلقة بشبكات التواصل الاجتماعي ودورها.

منهجية الدراسة:

بما أن موضوع الدراسة جديد فإنه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في شرح وتفسير وإبراز شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التغيير السياسيفي المنطقة العربية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لشبكات التواصل الاجتماعي

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي.

المطلب الأول: تعريف شبكات التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: مكونات شبكات التواصل الاجتماعي.

المطلب الثالث: مميزات شبكات التواصل الاجتماعي.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن شبكات التواصل الاجتماعي في الوطن العربي

المطلب الأول: نشأة شبكات التواصل الاجتماعي.

المطلب الثاني: إحصائيات أهم مواقع التواصل الاجتماعي.

المطلب الثالث: أهم مواقع التواصل الاجتماعي في الوطن العربي.

المبحث الثالث: آثار شبكات التواصل الاجتماعي.

المطلب الأول: تأثير شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدي.

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية لشبكات التواصل الاجتماعي.

المطلب الثالث: الآثار السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي.

خلاصة

تمهيد:

يحتل الاتصال والتواصل مكانة محورية في جميع مناحي حياة البشر وأحد أسباب رفاهيتهم، فساعده بروز الإنترنت وانتشار الجيل الثاني لها فخلق فرصاً جديدة، وفتحت آفاقاً لا حدود لها من التواصل من خلال شبكاتها ومواقعها المختلفة، حيث استطاع الفرد نشر وتبادل المعلومات والنشاطات والترويج للأفكار والآراء والإيديولوجيات بشكل واسع وسريع. فشكلت هذه المواقع والشبكات قفزة نوعية في مجال الإعلام، وصارت من أنشط الفعاليات على الأنترنيت حيث هناك حوالي 200 موقع عالمي يصنف ضمن المواقع الاجتماعية.

ومن خلال دراستنا وفي فصلنا الأول هذا سنحاول التطرق إلى الجانب المفاهيمي لشبكات التواصل الاجتماعي مع إبراز مراحل تطورها وخصائصها والتطرق إلى مميزاتها وإبراز آثارها.

المبحث الأول: مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي.

المطلب الأول: تعريف شبكات التواصل الاجتماعي.

لقد كثر الحديث عن شبكات التواصل الاجتماعي مؤخراً، واستطاعت أن تجذب إليها أكثر من مليار شخص حول العالم، وذلك لما تتيحه من تفاعل بين مستخدميها فضلاً عما تحققه من إشباع وسرعة في ايصال المعلومة والرأي، وكذا للظواهر المؤثرة في المجتمعات، وقد تكون مستقبلاً أول وسيلة يتم اللجوء إليها في حالة رغبة شخص أو جهة ما التعامل أو التواصل مع الآخرين.

وعند الحديث عن شبكات التواصل الاجتماعي نجد ارتباطاً وثيقاً بين – المجتمعي والتكنولوجي "الأنترنيت"– فمن وجهة نظر **واذرمان فورش** فإن: "الشبكة الاجتماعية هي مجموع العلاقات بين الكائنات الاجتماعية" فغريزة الاجتماع لدى الفرد هي ما يجعله دائماً يسعى إلى التعرف على الآخرين من خلال الحديث إليهم والتواصل معهم."[1]

ويعرف **زاهر راضي** مواقع التواصل الاجتماعي بأنها: "منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقعه أو حسابه الخاص ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الإهتمامات والهوايات نفسها."[2]

وفي تعريف آخر فهي: "مجموعة من البرامج والأدوات على الأنترنيت يستخدمها الجمهور لتبادل المحتوى والآراء والأفكار والخبرات ووجهات النظر عبر وسيلة إعلامية تعمل على تسهيل المحادثات والتفاعلات بين المجموعات عبر الأنترنيت."[3]

التعريف العلمي لشبكات التواصل الاجتماعي: "هي مصطلح يطلق على مجموعة من المواقع على شبكة الأنترنت العالمية (would wide web) تتيح التواصل بين الأفراد

---

[1] مصعب حسام الدين قتلوني، مذكرة ماجستير، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في عملية التغير السياسي (مصر نموذجاً)**، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ص16.

[2] زاهر راضي، **استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي**، مجلة التربية، جامعة عمان الأهلية، عمان، 2003، ص23.

[3] رأفت مهند عبد الرزاق، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي**، جامعة البترا الأردنية، كلية الآداب والعلوم، 2013، ص39.

في مجتمع إفتراضي يجمعهم الإهتمام أو الانتماء لبلد أو مدرسة أو فئة معينة في نظام عالمي لنقل المعلومات."[1]

ومنه فإن شبكات التواصل الاجتماعي، عموماً من المفاهيم المرتبطة بالمجتمع الإفتراضي، وتعرف بكونها: "مجموعة البرامج والأدوات على الأنترنت التي يستعملها جمهور المستخدمين لتبادل المحتوى والآراء والأفكار، فهي عبارة عن مواقع تبدأ بإنشاء الشخص المستخدم حساباً على أحد هذه المواقع ضمن شبكة الأنترنيت العالمية. بما يتيح له بناء قاعدة بيانات شخصية ومنصة إنطلاق ووجود إلكتروني وشخصية إفتراضية profile، لنشر البيانات والتعليقات والوثائق...إلخ، ومن ثما الانطلاق إلى مرحلة التشبك والتشارك مع الآخرين عن طريق إكتساب الأصدقاء وتكوين مجموعات أو الانتساب إلى المجموعات السابقة من المستخدمين والمشتركين، حيث تتم عملية التواصل وتبادل الآراء والتعليقات بين المرسل والمتلقي بصفة فورية وساعة يشاء المشترك ضمن الشبكة."[2]

وتعتبر هذه الشبكات هامة وفعالة لتسهيل الحياة الاجتماعية بين المعارف والأصدقاء والناس، حيث تمكنهم من التواصل المرئي والصوتي وتبادل الصور والأفكار وغيرها من الإمكانيات التي توطد علاقتهم ببعضهم، كما أن هذه الشبكات تملك القدرة على توليد مجموعات وخلايا معقدة من نفس النوع، لذلك فهي في تطور دائم.

المطلب الثاني: مكونات شبكات التواصل الاجتماعي.

كما سبق وعرفنا شبكات التواصل الاجتماعي بأنها عبارة عن مجموعة من المواقع والتطبيقات ضمن شبكة الأنترنيت سنبرز في هذا المطلب أهم مكوناتها، وهي:

1- مواقع التواصل الإلكترونية: وهي المواقع التي تسمح بإنشاء صفحات خاصة بالأشخاص والتواصل مع أصدقائهم ومعارفهم مثل مواقع فيسبوك، ماي سبيس.

---

[1] فاطمة صالح على الخطيب، **آثار شبكات التواصل الاجتماعي على طلبة جامعة اليرموك وعلاقتها بالرقابة الذاتية من وجهة نظرهم أنفسهم**، جامعة اليرموك، كلية التربية، 2017، ص6.

[2] مركز الحرب الناعمة للدراسات، **شبكات التواصل الاجتماعي**، منصات الحرب الأمريكية الناعمة، ط1، بيروت، لبنان، مركز الحرب الناعمة للدراسات، ص27.

2- المدونات الإلكترونية "BLOgs": وهي مواقع إلكترونية تمثل مفكرات شخصية تسرد من خلالها الأفكار الشخصية للأفراد والجماعات وهي مفتوحة أمام الجميع.

3- الويكيز "Wikis": وهي الصفحات التي ينشئها العامة عبر مواقع موسوعة مفتوحة مخزنة على جهاز خادم عام (سيرفر تجاري متوفر مجاناً للجميع)، أشهر مواقعها **ويكيبيديا** وهي تسمح للأشخاص العاديين إضافة أو تعديل أو تدقيق صفحات عن معلومة أو تعريف معين على هذه الموسوعة الإلكترونية ذات المصدر المفتوح.

4- البودكاستس "podcasts": أو مواقع البث الإلكترونية، وهي المواقع التي تتيح خدمة تحميل الأغاني والأفلام للمشتركين في الموقع مثل موقع **آبل أي تيونز**

5- المنتديات الإلكترونية "FORUMS": وهي مواقع توفر مناطق أو فسحات إلكترونية للتعبير عن الرأي وكتابة المواضيع العامة، ولكل منتدى تخصص معين وهي من أكثر مواقع التواصل انتشاراً لسهولة الإشتراك، كما أنها لا تحتاج لتقنية كبيرة.

6- محتوى المجتمعات "conteut communities": هي المجتمعات التي تنظم وتبادل أنواع من المحتوى، والأكثر شعبية التي تميل إلى تشكيل روابط حول صورة **FLIKER** أو حول كتاب **Delicious** أو فيلم فيديو يوتيوب.

7- المايكروبلوجز "MicROblogging": هي مواقع تجمع بين مميزات مواقع التواصل الاجتماعي من حيث إنشاء صفحة بمعلوماتك الخاصة، وبين المدونات الإلكترونية من حيث نشر أفكارك وتوفير قناة إعلامية خاصة بك مثل موقع **تويتر**.[1]

المطلب الثالث: مميزات شبكات التواصل الاجتماعي.

تتمتع شبكات التواصل الاجتماعي بالعديد من السمات والمميزات والخصائص، التي جعلت منها مقصد متصفحي الأنترنيت في العالم نذكر منها:

1- العالمية: حيث أنها تلقي الحواجز الجغرافية والمكانية وتتحطم فيها الحدود الدولية فيستطيع الأفراد التواصل فيما بينهم أينما ووقت ما شاؤو بكل بساطة وسهولة.

[1] خالد غسان يوسف المقدادي، **ثورة الشبكات الاجتماعية**، ط1، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، ص25.

2- التفاعلية والنوع: فالفرد في مواقع التواصل الاجتماعية يعتبر قارئاً ومرسلاً وكاتباً ومشاركاً، وبهذا فهي تلغي السلبية وتعطي حيزاً أكبر من المشاركة الفعالة للجميع بحكم تنوع مستخدميها ودرجات تعلمهم ولغاتهم وجنسياتهم.[1]

3- المشاركة والإنفتاح: تشجع وسائل التواصل الاجتماعي المساهمات الفردية وردود الأفعال من الأشخاص المهتمين؛ بحيث تحذف الخط الفاصل بين وسائل الإعلام والجمهور، كما أنها تقدم خدمات مفتوحة لردود الفعل والمشاركة أو الإنشاء أو التعديل على الصفحات، وذلك بتشجيعها على التعليق والتصويت وتبادل المعلومات ونادراً ما توجد حواجز أمام الوصول والإستفادة من المحتوى.

4- الترابط: تتميز شبكات التواصل الاجتماعي بأنها اجتماعية مترابطة مع بعضها البعض، وذلك عبر الوصلات والروابط التي توفرها صفحات تلك المواقع والتي تربطك بمواقع أخرى للتواصل كأن يعجبك خبر على مدونة ما، فترسله إلى معارفك على الفيس بوك، وهذا ما يسهل من عملية انتقال المعلومة.[2]

5- المجتمع: تسمح الشبكات الاجتماعية للأشخاص بخلق صداقات مع أناس يبادلونهم نفس الاهتمام والمحتوى؛ وبالتالي فهي تساهم بشكل فعال في تجسيد مفهوم المجتمع الإفتراضي، ودعم طرق جديدة للاتصال وفتح المجال لإنضمام المزيد من الأفراد حول العالم.[3]

6- سهولة الاستخدام: من بين الأمور التي ساعدت على الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي بساطتها، حيث أنه يمكن لأي فرد خلق وتسيير موقع أو شبكة اجتماعية أو إنشاء صفحة عليها، بما أنها تتيح للأشخاص التسجيل في أي وقت، بما أنها مجانية ومفتوحة أمام الجميع.

---

[1] مسعودي أمينة، **مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز الوعي بقضايا الوطن**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018- 2019، ص23.

[2] خالد غسان يوسف المقدادي، **مرجع سابق**، ص27.

[3] جميلة غطاسن وكريمة مقداد، **دور وسائل التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي (تونس ومصر)**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2014-2015، ص18.

7- العاطفة: المشاركة العاطفية إحدى الدوافع الرئيسية لاستخدام التدوين المصغر وترتبط قوة هذه الشبكات مع ما يعرف بالمشاركة أو التبادل العاطفي، ويظهر جلياً في تيارات الوعي الاجتماعي التي تسمح خصائصها للمستخدم بالتفكير في كيفية المشاركة العاطفية.[1]

8- التوفير والإقتصادية: توفر شبكات التواصل الاجتماعي في الجهد والوقت والمال من خلال سهولة الاستخدام ومجانيته وسرعة التواصل أيضاً.

9- نقل البيانات: تسمح غالبية شبكات التواصل الاجتماعي لأعضائها باستعراض شبكة أصدقائهم والسماح لهم بنقل البيانات من صور ونصوص...إلخ، مما يساهم في تعزيز التبادل الثقافي بين المستخدمين، وقد تم استخدام بعض هذه التطبيقات بكثافة في الحركات الشعبية الأخيرة في الوطن العربي.[2]

[1] خالد غسان يوسف المقدادي، **مرجع سابق**، ص27.

[2] جميلة غطاسي وكريمة مقداد، **مرجع سابق**، ص18.

المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن شبكات التواصل الاجتماعي في الوطن العربي

المطلب الأول: نشأة شبكات التواصل الاجتماعي.

صيغ مصطلح الشبكات الاجتماعية أول مرة سنة 1954 من قبل **جون بارنز** الذي كان باحثاً في العلوم الإنسانية في جامعة لندن، وظهرت في السبعينيات من القرن الماضي بعض الوسائل الإلكترونية الاجتماعية من النوع البدائي وكانت قوائم البريد الإلكترونية **BBS** وكانت أول التقنيات التي سهلت التعاون والتفاعل الاجتماعي مما أتاح للإنسان تطوير علاقات ثابتة وطويلة الأمد.

في بداية التسعينات تم تقديم مفهوم الشبكة العالمية الموسعة wiuld wideweb من قبل **توم لي** في مؤتمر جنيف الدولي، كما ظهر مفهوم تصفح الأنترنيت، وظهرت شركات تجارية وأخرى لربط الأفراد والمؤسسات في مختلف دول العالم، أما في الوطن العربي فكانت تونس الأولى سنة 1991 تلتها الكويت، ليظهر سنة 1997 أول موقع تواصل اجتماعي وهو six degrees وهو استخدام لتبادل الأخبار بين طلاب الجامعات.[1]

في سنة 1999 تفوق برنامج مايكروسفت أنترنيت إكسبلور على موزاييك كونه المتصفح الأول في العالم.

عام 2002 جوجل محرك البحث الأول في العالم يسجل 3 بليون موقع فهرسة ليصل سنة 2003 عدد الأجهزة المربوطة على الشبكة العالمية 200 مليون جهاز، كما أنه تم إطلاق أول موقع تواصل اجتماعي مخصص لتبادل الصور وإضافة الأصدقاء وهو **ماي سبيس** "thy space"، بالإضافة إلى موقع **لينكد إن**.

كان عامي 2004 و2005 عاميين عرفا إنتشاراً واسعاً لمختلف المدونات عبر العالم مع إطلاق **مارك زوكر بيرغ** موقع فيس بوك في جامعة هارفارد، وإطلاق موقع يوتيوب لتحميل وتنزيل الأفلام المصورة.[2]

[1] مسعودي أمينة، **مرجع سابق**، ص21.

[2] خالد غسان يوسف المقدادي، **مرجع سابق**، ص22.

بعد سنة 2006 إزداد التركيز على إنشاء المواقع ذات التواصل مع المستخدم وتعمل على تقديم الملفات والأغاني...إلخ، كما توسعت شبكة الفيس بوك وتنوعت وتوسعت استعمالاته ليشهد العالم أيضاً ظهور موقع تويتر، ليبدأ مطلع سنة 2009 الحديث عن تطبيق جيل جديد من شبكة الأنترنيت لتقديم خدمة أكثر سرعة وتطوراً، ليصل عدد مستخدمي الأنترنيت مطلع 2010 إلى أكثر من ملياري مستخدم؛ أي حوالي 30% من سكان الأرض، كما سجلت نفس السنة أكثر من 255 مليون موقع إلكتروني.

ومع ظهور الموجة الجديدة للهواتف الذكية وطبيقات الأنترنيت الجديدة إزداد عدد مستخدمي ومشتركي شبكات التواصل الاجتماعي، شاملاً جميع الفئات من مختلف أرجاء العالم، نظراً لسهولة الإستخدام ومجانية هذه المواقع والشبكات وتعدد إستعمالاتها.[1]

المطلب الثاني: إحصائيات أهم مواقع التواصل الاجتماعي.

وفقاً للتوجه الراهن، هناك مواقع عالمية هي الأكثر شهرة ونمواً ضمن شبكات التواصل الاجتماعي، وهي:

1- **فيسبوك (Face book):**

ويعتبر الأكثر شهرة ونموا منذ ظهوره على الرغم من المشكلاتالعديدة التي تواجهه، ورغم مقاطعة العديد من الشركات لإعلانات منصة فيسبوك، إلا أن سعر سهم الشركة يواصل إرتفاعه، كما أن منصة فيسبوك تتصدر مواقع التواصل الاجتماعي بأكبر عدد مستخدمين نشيطين شهرياً، إذ يبلغ 2.6 مليار مستخدم نشط.

وتملك شركة فيسبوك أيضاً العديد من التطبيقات مثل تطبيق **ماسنجر** بعدد مستخدمين بلغ 1.3 مليار مستخدم نشط شهرياً، حيث تم إطلاق أول إصدار منه سنة 2011.

[1] خالد غسان يوسف المقدادي، **مرجع سابق**، ص23.

وقد لعب موقع **إنستغرام** دوراً أيضاً في نجاح فيسبوك بعدما إستحوذت شركة فيسبوك على انستغرام سنة2012، وقد بلغ عدد مستخدمي هذا التطبيق 1.1 مليار مستخدم نشط شهرياً.

كما بلغ عدد مستخدمي تطبيق **واتساب** المملوك أيضاً لشركة فيسبوك 1 مليار مستخدم شهرياً، وصدر أول مرة في 3 مايو عام 2009.[1]

2- تويتر (Twitter): وهو موقع التدوين المتناهي الصغر، الذي يسمح لمستخدميه بكتابة تغريدات بحد أقصى نحو 140 حرفاً للتغريدة الواحدة، ظهر هذا الموقع سنة 2006، ويحظى بشعبية كبيرة إذ بلغ عدد مستخدميه **326 مليون** مستخدم نشط شهرياً، لتحقق الشركة أرباحاً قيمتها **1.5 مليار دولار** سنة 2019.[2]

3- يوتيوب (youtube): حققت منصة يوتيوب إيرادات بلغت **15.1 مليار دولار** سنة 2019 بعدد مستخدمين بلغ **2 مليار** مستخدم نشط شهرياً، ويسمح هذا الموقع لمستخدميه برفع ومشاهدة وتحميل مقاطع الفيديو بشكل مجاني ويتميز بخاصية تمكنه من العمل مع المواقع الأخرى من خلال تضمن ملفات فيديو يتيح لأصدقاء المستخدم مشاهدتها.[3]

4- لينكد إن (Linked IN): الذي تأسس سنة 2002 وبدأ التشغيل في ماي 2003، ويعتبر موقعاً للتواصل الاجتماعي ولكن على مستوى إحترافي مهنياً، ويهدف إلى ربط المشاركين في الاهتمام بفئات متنوعة من الوظائف والأعمال ويبلغ عدد مستخدميه أكثر من **310 مليون** مستخدم.

5- جوجل بلس (google plus): أطلق هذا الموقع سنة 2011 ولم يكن التسجيل مسموحاً إلا بواسطة الدعوات فقط قبل سبتمبر 2011، وبعدها أصبح متاحاً لأي شخص

---

[1] جمال سند السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة إلكترونية، 2014، ص28.

[2] https,//www.argaam.com.

[3] جميلة غطاس وكريمة مقداد، **مرجع سابق**، ص21.

عمره فوق 18 سنة التسجيل ويوفر خدمات مثل المنتديات ومكالمات الفيديو والمكالمات الجماعية ...إلخ، بلغ عدد مشتركيه سنة 2013 **340 مليون** مستخدم.[1]

المطلب الثالث: أهم مواقع التواصل الاجتماعي في الوطن العربي.

يبلغ رواد مواقع التواصل الاجتماعي حوالي 40% من سكان شمال إفريقيا بينما 52% من سكان شبه الجزيرة العربية لديهم حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، وبشكل عام فإن أكثر تطبيق للمراسلات بشمال إفريقيا هو **مسنجر** بينما في دول الخليج فنجد أن **الوتساب** هو الرقم 1 في مراسلاتهم.

وتأتي مصر في المرتبة الأولى من حيث عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وهذا بسبب ارتفاع عدد سكانها مقارنة بباقي الدول العربية، فنجد أكثر المواقع استخداماً في مصر مركبة على النحو الالي: فيسبوك 78.15%، يوتيوب 15.4%، تويتر 3.85%، بترست 1.97 %، إنستغرام 0.38%، بمتوسط ساعات يقضيها المستخدم بأكثر من 3 ساعات يومياً، ويعتمد 35% من هؤلاء المستخدمين على هذه المواقع في العمل، كما أن الفئة بين 18 و34 عاماً هي الأكثر إستخداماً لهذه المواقع.

أما في السعودية فنجد ترتيب المواقع كما يلي: فيسبوك 77.52%، تويتر 13.84%، يوتوب 5.25%، إنستغرام 2.02%، بنترست 1.23%، بمتوسط ساعات يبلغ 2 ساعة و50 دقيقة يومياً، ويبلغ عدد المواطنين السعوديين الذين يستطيعون إستخدام الأنترنيت في أي وقت تقريباً 90%.

وفي المغرب جاء التركيب على النحو التالي: يوتوب 41.28%، فيسبوك 38.83%، بنترست 8.18%، إنستغرام 7.41%، تويتر 3.99%، بمتوسط ساعات يبلغ 2 ساعة و30 دقيقة يقضيها المستخدم في تصفح المواقع.

ونجد تقريباً أن 47% من إجمالي عدد السكان من المغرب لديهم حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي وهذا العدد في تزايد مستمر.[2]

---

[1] جمال سند السويدي، **مرجع سابق**، ص29.

[2] محمد نور، **إحصائيات إستخدام السوشيال ميديا في الدول العربية**، مقال على مجلة الرابحون، com، 9 يونيو 2021.

أما بالنسبة للجزائر فجاء تركيب زيارت مواقع التواصل الاجتماعي كالآتي: فيسبوك 62.04%، يوتوب 24.45%، إنستغرام 5.53%، بنترست 4.98%، تويتر 2.77%، بمتوسط ساعات يبلغ 2 ساعة و20 دقيقة يقضيها المستخدم في تصفح هذه المواقع يعتمد أغلبهم على الهواتف في التصفح.

ويحتل الفيسبوك المرتبة الأولى ب22 مليون مستخدم 62% منهم ذكور، يليه إنستغرام ب 4.4 مليون مستخدم 59 % منهم إناث، ويزداد عدد المستخدمين بشكل كبير للغاية أكثر من أي دولة عربية أخرى، ربما يعود هذا للأحداث السياسية في الفترة الأخيرة.

يملك تقريباً 99% من سكان الإمارات حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي بمعدل 10 حسابات مختلفة لكل شخص تقريباً، وقد جاء ترتيب زياراتهم إلى هذه المواقع ب: فيسبوك 76.78%، تويتر 10.2%، بنترست 4.8%، إنستغرام 4.5%، يوتوب 3.18%، بمتوسط ساعي يبلغ أكثر من 3 ساعات يومياً.

إن الإطلاع بشكل مستمر ودوري على أرقام وإحصائيات مواقع التواصل من شأنه أن يؤثر بشكل إيجابي وفعال على قراءة وفهم أفكار المستخدمين ومعرفة توجهاتهم وميولهم والتحكم فيها ومحاولة التأثير عليها.[1]

المبحث الثالث: آثار شبكات التواصل الاجتماعي.

مما لاشك فيه أن لشبكات التواصل الاجتماعي دوراً بارزاً ومهماً في حياة الأفراد والمجتمعات في مختلف جوانب الحياة، الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والدينية والإعلامية...إلخ، وسنحاول في هذا المبحث إبراز آثارها على وسائل الإعلام التقليدي، كما سنتطرق إلى الآثار الإيجابية والسلبية لهذه المواقع والشبكات الاجتماعية.

المطلب الأول: تأثير شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدي.

غيرت ثورة الاتصال الحديثة المشهد الإعلامي بشكل كبير، وأصبحت الصحافة الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي آداة هامة على الشبكة العنكبوتية في ظل ما توفره

[1] محمد عبود، **مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما في المنطقة العربية**، مقال على مجلة expancart ، 6 جانفي 2021.

من تفاعل وتقارب ومشاركة وغزارة في المعلومات، وسرعة في نشرها وإنتشارها، حيث أصبحت هذه الأخيرة إعلاماً محترفاً وصل الناس من خلاله إلى المعلومة أكثر من أي وقت مضى، وهذا بفضل إستخدام الأجهزة الحديثة والكاميرات الرقمية والهواتف المحمولة وإعتمادها كلياً على مستخدميها كفاعلين أساسيين في العملية الإعلامية من خلال النشر والتفاعل والتعليق.

كما تبادلت الأدوار بين الشارع والسلطة، حيث كان الشارع دائماً يأخذ دور المستقبل والمتلقي وللسلطة دور المرسل وصانع الخبر والخطاب الإعلامي، حيث إنقلب الأمر في ظل الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي وأصبح الشارع في الغالب هو الفاعل وصانع الخبر وصارت السلطة هي المستقبل، لينتهي بذلك عصر القمع والفوقية التي حكمت الإعلام التقليدي.[1]

وبدا واضحاً هذاالتأثير في سعي وسائل الإعلام التقليدية الإستفادة من التطبيقات وشبكات التواصل الاجتماعي من خلال عرضها للفيديوهات والأخبار والأحداث التي تتناقلها هذه الأخيرة التي لا تخضع لما تخضع له وسائل الإعلام التقليدية من ضغط ورقابة.

ووصل حد هذا التأثير إلى درجة التهديد المباشر لمستقبل بعض وسائل الإعلام التقليدي حيث أوقفت بعض الصحف نسخها الورقية المطبوعة لتبقى معتمدة على موقعها الإلكتروني فقط، في حين قلص البعض الآخر عدد نسخها المطبوعة وذلك بسبب إنخفاض تكلفة النشر والبث الإلكتروني ومجانيته.

كل هذه الظروف والمتغيرات جعلت شبكات التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد الإلكتروني في قمة هرم الصناعة الإعلامية، وجعل المشاهدين من مجرد جماهير إلى فاعلين ومؤثرين في الحدث.[2]

[1] جميلة غطاس وكريمة مقداد، **مرجع سابق**، ص22.

[2] خالد غسان يوسف المقدادي، **مرجع سابق**، ص149.

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية لشبكات التواصل الاجتماعي.

أدت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في حياة الأفراد والمجتمعات في جميع جوانب الحياة وشتى المجالات، حتى أصبحت تمثل ثورة كبيرة، ويمكن ذكر أهم الآثار الإيجابية لوسائل التواصل الاجتماعي فيما يلي:

- **المجال الاجتماعي:** فقد ساعدت على التواصل بين المستخدمين مما أدى إلى زيادة قوة الترابط والتماسك وتوطيد العلاقات، كما لها دور بارز في تفعيل الأعمال التطوعية والإنسانية المفيدة والمشاركة الفعالة فيها وحل المشكلات الطارئة وما إلى ذلك من القضايا المتعلقة بالمجتمع.

ضف إلى ذلك التأثير في سلوكيات الأفراد وإكسابهم قيماً جديدة بما ينسجم مع منظومة القيم والأخلاق، وبناء الإنسان بما يساهم في خلق تنمية مستدامة شاملة.[1]

- **المجال السياسي:** إن لهذه الوسائل دور كبير في السياسة من خلال توظيفها من طرف رجال السياسة والأحزاب في الدعاية وحث الناس على المشاركة السياسة، واستطلاع الرأي العام في القضايا السياسية وقبيل الإنتخابات وهو ما تحقق في الانتخابات الأمريكية التي انتهت بفوز بارك أوباما.

ومن وظائفها السياسية أيضاً مناقشة المستخدمين همومهم المشتركة ومطالبهم من النظام السياسي الحاكم وحشد الرأي العام خلق قضايا معينة للتأثير على متخذي القرار والضغط على الأنظمة والحكومات من خلال التعبئة الجماهيرية.[2]

- **المجال الاقتصادي:** لقدأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي نافذة اقتصادية يستخدمها الشباب في البحث عن الوظائف، وتقوم الشركات بالإعلان عما يتوفر لديها من فرص عمل، والتسويق لمنتجاتها ودعايتها، كما تشير الدراسات بأن الفايسبوك هو أفضل آداة

---

[1] علي خليل شقرة، **الإعلام الجديد (شبكات التواصل الاجتماعي)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014، ص35.

[2] رانيا مكرم، **التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي**، مقال نشر على موقع مركز أليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص2.

للتسويق والتسوق، وأن الفئة الكبيرة من الشباب يميل إلى التسوق الإلكتروني عبر المواقع والتطبيقات أكثر من تجوالهم في الأسواق والمحلات.

ومع تزايد مستخدمي هذه الوسائل والمواقع زاد إهتمام الشركات التجارية بالمشاركة فيها، لأنها أفضل وسيلة للتعرف على رغبات المستهلكين، والبحث عن التنافس والأسواق المناسبة وعرض المنتجات.[1]

كما أثرت هذه الوسائل في المجال الديني من خلال إنشاء صفحات ومواقع للدعوة والتبشير ونشر الثقافة الدينية والإجابة عن مختلف تساؤلات المستخدمين، وتبادل المعلومات الثقافية، فهي أفضل الطرق للحفظ وأسهلها استرجاعاً.

أما من حيث استخدامها في مجال التعليم، فإن معظم الجامعات والمدارس والدروس أصبحت رقمية تعتمد بدرجة كبيرة على هذه المواقع لنشرها، وإيصالها للطلبة والمتمدرسين.

أما في المجال الأمني، فهي تسهل إيصال المعلومات الأمنية وتزود المتلقي بالمعارف الأمنية التي ظلت حكراً على الأجهزة الأمنية، وتقدم النصح والإرشاد فيما يتعلق بحماية الأرواح والممتلكات وتقديم نشريات تحذيرية أثناء الكوارث، كما يتضح دورها من خلال مساعدة رجال الأمن على القيام بواجباتهم ورفع روحهم المعنوية.[2]

المطلب الثالث: الآثار السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي.

إن الاستخدام المفرط والغير السليم لهذه المواقع، من شأنه أن يترتب عنه العديد من السلبيات للفرد والمجتمع بصفة عامة، ومن هذه السلبيات نذكر:

- **تضليل الرأي العام:** قد تتحول في بعض الأحيان إلى منصات للتضليل الإعلامي وتوجيه الرأي العام في بعض الدول بشكل معين، بما يخدم مصالح دول أو جماعات بعينها.

بل يكون أيضا من خلال إنشاء حسابات وهمية خارجية لكنها تتبنى مواقف بعينها للتأثير في الرأي العام داخل الدولة، وحسب دراسة صدرت عن جامعة أوكسفورد في يونيو 2017 فإن مواقع التواصل الاجتماعي تحولت إلى أدوات في أيدي الحكومات للتأثير في

[1] عبد المحسن بن أحمد العصيمي، **الآثار الاجتماعية للانترنيت**، قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ، ص733.

[2] علي خليل شقرة، **مرجع سابق**، ص36.

مضامين الرأي العام في الداخل، ومن أمثلة التضليل الإعلامي ما يحدث أثناء الانتخابات من خلال إطلاق شائعات وأخبار إما لصرف الانتباه عن العملية الانتخابية برمتها وإما التأثير على صورة أحد الأطراف لتحقيق مصالح أطراف أخرى.

– **نشر التطرف والترويج لخطاب الكراهية:** غالباً ما تلجأ الجماعات الإرهابية إلى منصات التواصل لنشر أفكارها المتطرفة، وذلك بإنشاء أسماء وهمية للأفراد والتنظيمات بما يساعد في عدم تتبعها وصعوبة العثور عليها، فباب أصحاب الحسابات الوهمية يشكلون خطراً على الأمن الوطني والقومي من خلال بث الإشاعات الكاذبة والأخبار المغرضة التي تضر بمصالح الدول وإثارة الفوضى فيها.

– **نشر الشائعات الهدامة والتحريض على الفوضى وإثارة الإضطرابات:** وهذا كما ذكرنا سابقاً بسبب التوسع في استخدام هذه المواقع وتنامي ظاهرة الحسابات الوهمية، وكذا اعتبارها بيئة خصبة وسريعة لغرس الأفكار ونشرها، فضلاً عن توفر أدوات تزييف الحقائق ونشرها وتحريف وفبركة مقاطع الفيديو والأخبار بما يساعد على انتشارها.[1]

وقد تكون سبباً في إنهيار أمن المجتمع والسياسات، إذ تقع حسابات بعضها ضحية إعتداءات وإختراقات وأنظمة تجسس، فقد نشرت صحيفة "فاينا شال تايمز" أن أكثر من 100 دولة تستخدم هذه المواقع بغرض التجسس ومعرفة نقاط قوة وضعف خصومها، وورد في هذا التقرير أن تعرض مواقع وزارة الدفاع الأمريكية للقنص والإختراق وكذلك إستهدفت هجمات أنظمة الحاسوب الحكومية في أستراليا، نيوزرلندا والهند.

كذلك نشرت مجلة "لوغازين وبرابيل" ملفاً عن موقع فيس بوك أكدت فيه أنه موقع صهيوني استخباراتي مهمته تجنيد العملاء والجواسيس، وقد أكد "جيراند نيرو" صاحب كتاب مخاطر الأنترنيت"أن هذه الشبكة تم الكشف في 2001 وهي عبارة عن مجموعة شبكات

[1] أشرف العبوسي، **وسائل التواصل الاجتماعي: تأثيرات متنامية وأدوار شائكة في العالم العربي**، مقال عن مجلة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المتقدمة، 25 مارس 2020.

يديرها مختصون إسرائيليون لإستقطاب شباب دول العالم الثالث، لإستذلالهم وتجنيدهم بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

[1] عبد الرزاق الدايلمي، **الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011، ص190.

خلاصة:

أدى الإنتشار الواسع لشبكة الأنترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي عبر العالم إلى كسر الحدود الجغرافية وجعله كقرية واحدة، حيث غزت هذه المواقع مختلف مجالات الحياة، فسمحت لمستخدميها بالإدلاء والتعبير عن آرائهم وقناعاتهم الشخصية وميولاتهم وإهتماماتهم المشتركة من خلال تقنياتها السهلة والبسيطة والمنخفظة التكلفة، بما خلق مجتمعاً جديداً أطلق عليه البعض المجتمع الإفتراضي الذي لا تحكمه قيود أو حدود، حيث أن كل عملياته وتفاعلاته تكون عبر الحواسيب والهواتف.

ومنه فقد أصبحت هذه الشبكات تمثل إعلاماً جديداً للمجتمع وتطوره وزاد عدد منتسيبيها، وبالتالي إزداد حجم تأثيرها والإهتمام بها وسبر أغوارها.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للإطار السياسي

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم التغيير السياسي.

المطلب الأول: تعريف التغيير السياسي.

المطلب الثاني: أنواع التغيير السياسي.

المطلب الثالث: أسباب التغيير السياسي.

المبحث الثاني: أنماط التغيير السياسي.

المطلب الأول: نمط التغيير السياسي بالمكونات.

المطلب الثاني: نمط التغيير السياسي بالأزمة.

المطلب الثالث: نمط التغيير السياسي المعقد.

المبحث الثالث: وسائل التغيير السياسي.

المطلب الأول: وسائل التغيير السياسي.

المطلب الثاني: الأحوال العامة في الوطن العربي قبل الربيع العربي 2011.

المطلب الثالث: خصائص التغيير السياسي في الوطن العربي.

تمهيد:

شهد حقل العلوم السياسية في السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الاهتمام لقضايا التغيير السياسي وخاصة في المنطقة العربية، والذي كان نتاج الحراك الشعبي أو ما يسمى بالربيع العربي أو الثورات العربية ومعه إزدات الحاجة إلى ضبط المفاهيم والأطر النظرية المرتبطة بموضوع التغيير السياسي.

المبحث الأول: مفهوم التغيير السياسي.

المطلب الأول: تعريف التغيير السياسي.

1-1-1- مفهوم التغيير السياسي:

حسب الموسوعة السياسية فإن التغيير يمكن أن يتم داخل الدولة من دون تغيير النظام السياسي، حيث يكون النظام قد إستجاب للمطالب الشعبية أو الضغوطات الناتجة عن عوامل عديدة، وفي هذه الحالة فإن التغيير قد يطال بنية النظام المؤسسية أو قياداته أو أهدافه أو سياساته، ويأخذ طابع الإصلاح الجزئي والسلمي والتدريجي، وتختلف قدرة نظام عن آخر في الاستجابة لهذه المطالب، وإذا ما أخفق النظام القائم في الاستجابة للمطالب والضغوطات الاجتماعية أو الشعبية، ووصل إلى نقطة الإفلاس كما حصل في بعض أنظمة الدول العربية عقب إندلاع الثورات الشعبية، فالأرجح أن ينهار هذا النظام وينشأ بدلاً منه نظام آخر جديد من خلال وسائل عديدة كالثورة أو الانقلاب.[1]

إن التغيير السياسي لن يكون صعباً في حال قررت الشعوب استرداد حريتها وكرامتها والإطاحة بحكامها المستبدين، وهذا ما يذهب إليه الكاتب والسياسي المصري مجدي أحمد حسين بقوله: "الحكام لا يرفضون مواقفهم بقوة الأجهزة القمعية فحسب، بل برضاء الناس وموافقتهم أو ممتعم، وعندما يعلن الشعب بمختلف الصور والأشكال رفضه للسياسة الرسمية، فلا بد أن تسقط هذه السياسة، لأن أي سياسة رسمية لا قيمة لها إذا لم يلتزم بها المحكومون وينفذونها، فالحكام ليسو في جزيرة معزولة...والمحكمون في جزيرة أخرى، بل العلاقات متشابكة ومتداخلة، فإما تعاون وإما رفض ومقاطعة تفتح الطريق للتغيير."[2]

1-1-2- إصطلاحاً:

والتغيير اصطلاحاً يعرف بأنه انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً، كما يعرف في العلوم الاجتماعية كذلك على أنه التحول الملحوظ

[1] عوض إبراهيم وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، ج1، الكويت، جامعة الكويت، 1994، ص476.

[2] حسين مجدي أحمد، **فقه التغيير السياسي في الإسلام**، ط3، ص27-28.

في المظهر أو المضمون إلى الأفضل.[1] ككما أن التغيير من حال إلى حال لا يعني بالضرورة أن الحال المغير أسوء من المغير إليه، ولا أن المغير إليه أفضل من المغير.[2]

ومما سبق يمكن القول، بأن التغيير السياسي عملية إرادية تنبع من رغبة وسلوك واعي للتأثير في مجريات سير الأحداث الحاصلة، أما التغير السياسي فهو مسألة مفروضة وغير إرادية الحدوث.

ويعتبر التغير السياسي مفهوماً عاماً حيادياً غير قيمي،حيث أكد الأستاذ **فيريل هيدي** Ferel heady أن مصطلح التحديث والتنمية السياسية يشيران إلى التطور نحو نموذج واحد يتمثل في الديمقراطية الغربية، لذلك فإن التغيير يعتبر أكثر حيادية، والذي يترك المجال للبحث مفتوحاً فيما يتعلق بالاتجاه الذي تأخذه التغييرات السياسية بدلاً من أن تخلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح.[3]

ويشير البعض إلى مفهوم التغيير السياسي على أنه يحمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة. كما يقصد به الانتقال من وضع إستبدادي إلى وضع ديمقراطي، ويتسم مفهوم التغيير السياسي بنوع من الشمولية والاتساع، فالتغيير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح إصلاح، ويمكن اعتباره مرادفاً للتغيير الدستوري أو لإعادة بناء التأثير السياسي داخل المجتمع.[4]

وعرف التغيير السياسي كذلك بأنه حصول نظام سياسي على قدرة جديدة، والتغيرات المرتبطة بتلك القدرة في الثقافة، والهيكل السياسي،[5] وهناك أيضاًمن عرف التغيير السياسي

---

[1] محمد علي رجب، **مستقبل التغيير السياسي في الشرق الأوسط الجديد (تحليل تاريخي- سياسي- إقليمي)**، ط1، القاهرة، دار التعليم الجامعي، 2015، ص295.

[2] عزت السيد أحمد، **القيم بين التغير والتغيير المفاهيم والخصائص والآليات**، مجلة جامعة دمشق، المجلد27، العدد الأول والثاني، 2011، ص607.

[3] بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص ص 15،16.

[4] محمد علي رجب، **مرجع سابق**، ص295.

[5] بي سي سميث، **مرجع سابق**، ص127.

بأنه تلك العملية التي تحدث نتيجة ثورات وهزات سياسية واجتماعية تتغير معها كل بنيات المجتمع.[1] فالتغيير السياسي يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية وهو كل تغيير كيفي أو نوعي أو عميق بشرط يكون حاسم النتائج.[2]

فيما يعتقد البعض الآخر أن مهمة التغيير السياسي ليست سهلةن ولا ميسورة لأنها تكون أشبه بزلزال سيعيد حرث التربة السياسية، وهذا من شأنه تغيير مواقع جماعات السلطة وأصحاب النفوذ والنخب المسيطرة، فالتغيير عملية مجتمعية شاملة من شأنها لو تمت إعادة الصياغة الكاملة للمجتمعات بما يتفق مع معايير الدولة الحديثة التي شهدها القرن العشرون.[3]

فالتغيير السياسي يتضمن التعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارساتوسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ.[4]

والتغيير السياسي من وجهة نظر بعض الباحثين والمختصين بالشأن السياسي، يُفهم على أنه عملية شاملة تهدف إلى تحقيق المصلحة العليا للأمة، لاسيما أن التغيير هو بناء توجهات ووقائع تتعلق بالبيئة الاجتماعية، والفكرية، والاقتصادية والسياسية، ومنظومات فكرية واجتماعية، ويعتبر البعض أن التغيير السياسي بدلالة التجديد، والتجديد لدى أصحاب هذا الرأي هو عملية شاملة تستوجب مشاركة الجميع في مواقفهم وإمكانتهم المتاحة، ويرى آخرون أن التغيير يعني الانتقال من الموضوعات التي بدأت تتشكل بصورة محددة، وهو بهذا المعنى يفيد التبدل، وهو يحدث نتيجة الحاجات الضرورية بالنسبة للجماعات في الدولة سواء بسبب نشوء قوة اجتماعية جديدة، أو حدوث ظروف تقتضي القيام بالتغيير السياسي.

---

[1] سعيد حسين عبدلي، **سوسيولوجيا الثورات العربية من خلال الثالوث الزمني محاولة تحليلية استشرافية لمظاهر التغيير**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد19، جوان 2015، ص223.

[2] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية)**، القاهرة، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2006، ص 140.

[3] السيد يسين، **ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة**، القاهرة، الدار المصرية، 2011، ص360-361.

[4] محمد علي رجب، **مرجع سابق**، ص301.

إن مفهوم التغيير السياسي مفهوم له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية، فهو لا يقتصر فقط على مؤسسات النظام السياسي وحدها، بل يتعداها إلى البيئة الاجتماعية والاقتصادية، بحكم العلاقة القائمة على التأثير والتأثر بين النظام السياسي والبيئة المحيطة به، فالتغيير السياسي يكون نتاج عوامل متداخلة ومترابطة، يعتمد على مدى الضغوط التي يخضع لها النظام السياسي داخلياً وخارجياً، وعلى مدى قدرة النظام السياسي على التكيف والتأقلم معها، فضلاً على ذلك فإن التغيير السياسي يمس القيم السياسية، كما قد يمس الهياكل أو السلوكيات السياسية، وقد يكون تدريجياًن كما قد يكون فجائياً، وقد يكون عفوياً تلقائياً، كما قد يكون مخططاً، وقد يكون محدداً، كما قد يكون شاملاً، أما أدواته فقد تتخذ طابعاً سلمياً، كم قد تتخذ طابعاً ثورياً، ومن ثم فإن تحليل التغيير يتم من عدة أبعاد وجوانب من حيث معدله ونطاقه، واتجاهاته، ومجاله ومسبباته.

كما أن للتغيير السياسي أسباب ونتائج وآثار مختلفة تمس الهياكل الاجتماعية برمتها، فالتغيير السياسي يطرح آثاراً تختلف من حيث مداها وعمقها تبعاً لشدة التغيير وسرعته، ومدى حدته وعمقه، ولا شك أن هذا راجع إلى كون المجتمع وحدة عضوية مترابطة يتأثر فيها كل جزء مما يطرأ على باقي الأجزاء من التغيير.

المطلب الثاني: أنواع التغيير السياسي.

كما واجهتنا صعوبة في تحديد دقيق للتغيير السياسي، هناك أيضاً صعوبة في تحديد أنواعه التي سنحاول الإلمام بها في هذا المطلب من خلال تحديد معايير معينة يتم بواسطتها استخلاص أنواع التغييير السياسي، وهذه المعايير تتمثل في درجة حدوث التغيير، سرعة حدوث التغيير، حدود التغيير، طرق ووسائل التغيير.

- أنواع التغيير السياسي حسب معيار درجة حدوثه:

يقسم التغيير السياسي حسب معيار درجة حدوثه إلى نوعان أساسيان هما: التغيير السياسي الشامل والعميق والتغيير السياسي الجزئي.

- **التغيير السياسي الشامل والعميق:** يبدأ هذا النوع من التغيير السياسي بتغيير القيادة الدكتاتورية، ويمتد ليشمل جميع مناحي النظم الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن

ثم فإن تغيير النخبة والقيادة الدكتاتورية أو المتعسفة، أو النجاح في تغيير أنماط تفكيرها بما يتناسب مع صالح الدولة، لا يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغييرات ولكنه يمثل الخطوة الأولى الدافعة نحو التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بالدولة ومؤسساتها قفزة هائلة إلى الأمام، فتغيير النخبة الحاكمة هو خطوة نحو التغيير الشامل، وليس الهدف النهائي.

- **التغيير السياسي الجزئي:** يتناول هذا التغيير السياسي جزئية من الجزئيات، كالتغييرات التي تتطرق إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي، أو الدستوري، أو العسكري وغيرها من التغييرات التي تمس جانباً من الوضع العام للمجتمع وتترك الجوانب الأخرى، إما لكون الجوانب الأخرى لا تحتاج إلى تعديل أو لعدم توفر المشروع المحلي الذي يملي على المجتمع وقيادته التحرك في اتجاه محدد.[1]

- **أنواع التغيير السياسي حسب معيار سرعة حدوثه:**

يقسم التغيير السياسي حسب معيار سرعة حدوثه إلى نوعان، إما تغيير سياسي سريع، وإما تغيير سياسي منظم.

- **التغيير السياسي السريع:** وهو التغيير الذي يحدثه النظام للحفاظ على توازنه وإستمراره لمواجهة التطورات المختلفة على الساحة الداخلية والإقليمية والعالمية، والتي لا يستطيع في كثير من الأحيان النظام أن يستوعبها فينهار بسرعة، وفي الواقع هذا ما حدث لكثير من النظم السياسية العربية بعد أحداث الحراك العربي، وينظر البعض إلى عدم الاستقرار السياسي باعتباره نوعاً من أنواع التغيير السياسي السريع غير المحكوم والمصحوب بدرجة عالية من العنف السياسي، نتيجة تراجع شرعية النظام، وعدم قدرته على السيطرة على مفردات الصراع السياسي في المجتمع، وكذا عجزه عن الاستجابة لمطالب البيئة الداخلية والخارجية، وعدم إلتزامه بالقواعد الدستورية.

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبدالكافي، **مرجع سابق**، ص140.

- **التغيير السياسي المنظم:** ويحدث هذا النوع من التغيير السياسي عندما يطرأ على النظام السياسي ذاته استجابة لمطالب الشعب أو النخبة السياسية، وعادة ما يكون هذا النوع موجود داخل الأنظمة السياسية الديمقراطية.[1]

- **أنواع التغيير السياسي حب معيار حدوده وشموليته:**

يقسم التغيير السياسي بحسب معيار الشمول وحدود التغيير إلى نوعين أساسيين: التغيير السياسي الجذري، التغيير السياسي الإصلاحي.

- **التغيير السياسي الجذري:** هو ذلك التغيير الذي يؤدي إلى تغيير كمي وإلى تغيير نوعي في آن واحد، كما أنه لا يقتصر على التغيير السياسي فحسب، وإنما هو صيغة تبدأ سياسية الطابع، وتنتهي بأن تكون مجتمعية الاتجاه، فتحدث تغييرات كمية ونوعية في الأنظمة السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- **التغيير السياسي الإصلاحي:** يختلف عن التغيير الجذري لكونه يعتمد على النظام السياسي القائم الذي يسن قواعد وسياسات تقود إلى إحداث تغيير كمي أو نوعي، ومن الملامح الأساسية للتغيير السياسي الإصلاحي، أنه عملية تتعلق بالسياسات والأبنية السياسية المرتبطة بها أكثر من إرتباطها بشاغلي الأدوار، والتغيير الإصلاحي يؤكد على التغيير الكمي أكثر من تأكيده على التغيير النوعي. إذ أنه لا يقوم على تغيير أبنية المجتمع إلا كنتائج لتغييرات كمية في شغل الأدوار وفي الأداء؛ أي أن التغيير الإصلاحي لا يتم على حساب النظام القائم وإنما في إطار قواعده.[2]

- **أنواع التغيير السياسي حسب معيار الوسيلة والطريقة المتبعة في حدوثه:**

يقسم التغيير السياسي حسب معيار الوسيلة والطريقة المتبعة في حدوثه إلى نوعيين، التغيير السياسي الثور، والتغيير السياسي السلمي.

---

[1] شيماء محي الدين محمود، **تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا**، ط1، القاهرة، الكتاب العربي للمعارف، 2015، ص51.

[2] بومدين طاشمة، **مرجع سابق**، ص16.

- **التغيير السياسي الثوري:** توجد أشكال متعددة للتغيير السياسي انطلاقاً من النمط التدريجي التطوري ووصولاً إلى النمط الثوري الذي يحدث تغييراً سريعاً وواسع النطاق في المجتمع، وعلى الرغم من أن مفهوم الثورة يرتبط بالعالم المعاصر، إلا أنه شغل اهتمام الباحثين في السياسة منذ القدم، فأرسطو ركز جل إهتمامه على دراسة الثورة وعدم الاستقرار في دول المدينة الإغريقية القديمة، لقد تراوحت نظم الحكم في هذه الدول بين الديمقراطية والأوليحارشية والإستبدادية.

وقد فسر أرسطو هذه التغييرات لعدم وجود الاستقرار السياسي استناداً إلى عامل محوري هو عدم المساواة الاجتماعية، وعليه يتم نقل السلطة سواء تضمن ذلك تغييراً في الدستور أو الأشخاص الموجودين في السلطة، بيد أن الفقه المعاصر لا ينظر إلى أي تغيير في النظام الحاكم باعتباره عملاً دستورياً وإذا كان بعض الباحثين ينظرون إلى أي تغيير عنيف غير قانوني باعتباره ثورة، فإنه يصعب التسليم بذلك القول، حيث إن الثورة تختلف عن مجرد الانقلاب (التغيير الإكراهي في أشخاص الحكم) نظراً لأنها تنطوي على تغييرات سياسية جذرية واسعة النطاق داخل المجتمع.

- **التغيير السياسي السلمي:** وهو عكس التغيير السياسي الثوري، حيث يطرح الأستاذ عبد الرحمان الكوكبي في كتابه **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** فكرة الشعور بالحاجة إلى التغيير والتغيير سلمياً، ولابد من تصور البديل، ويتفق في هذا مع الفيلسوف إيمانويل كانط الذي قال أن الأمة التي لا تشعر كلها أو أكثرها بآلام الاستبداد لا تستحق الحرية، ويجب أن يتم التغيير سلمياً وبالتدريج، ويعطي الفيلسوف ديكارت وصفاً دقيقاً لفكرة التغيير السياسي السلمي في كتابه المقال على المنهج قائلاً أنه يجب عدم هدم البيوت القديمة مهما كانت سيئة فلا يفعل هذا مهندس عاقل، ويضع أصحابه تحت المطر والريح، بل لا بد من تهيئة البيت الجديد بما يلزم فإذا انتقل إليه لم يرجع إلى القديم قط.[1]

[1] عبد المؤمن سي حمدي، **إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 2019، ص45.

مما سبق، نلاحظ أن هناك دفاع شديد عن فكرة التغيير السياسي السلمي، من خلال الاتجاه نحو الوسائل السلمية الكفيلة بإيجاد تصور بديل للوضع الاستبدادي القائم، فالتغيير عن طريق العنف غير مقبول ولا يضمن البديل المطلوب، وقد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها. قد تجعل أصحابها يرغبون في العودة إلى الوضع السابق.

المطلب الثالث: أسباب التغيير السياسي.

يأتي التغيير السياسي استجابة لعوامل عدة أهمها:

– الرأي العام، أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، لكن هذه المطالب لن تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من قبل الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.

– تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح، بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.

– تداول السلطات في الحالات الديمقراطية، أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالانقلاب، يعني تلقائياً أن الحياة السياسية جديدة بدأت تتشكل وفق منطق القيادة الجديدة.

– ضغوط ومطالب خارجية من قبل دول أو منظمات، وتكون هذه الضغوط في عدة أشكال، سياسية واقتصادية أو عسكرية.

– تحولات خارجية في المحيط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية، قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

كما يفصل عبد الرحمان توفيق أكثر في أسباب التغيير السياسي من خلال ما جاء في كتابه التغيير، بأن التغيير ينشأ استجابة لواحد من الأسباب التالية:

– **الأزمة:** وتعني الإدراك بأن الأمور لا بد من أن تتحرك من مكانها وتتغير وذلك نتاج أزمة يمر بها النظام السياسي، بحيث يصبح معها التغير حتمي وضروري.

– **الرؤية:** وذلك عند امتلاك الجهة صاحبة النظرية التغييرية صورة واضحة للمستقبل يمكن عملية التغيير من إحداث تطورات ايجابية في المجتمع.

- **الفرصة:** وذلك حينما ترى القوى الفاعلة في عملية التغيير بأن التغيير سيحمل نتائج ايجابية ووقائع أفضل، وبالتالي فإنه يجب استثمار الفرصة لإحداث التغيير المنشود.
- **التهديد:** أي التنبؤ بحدوث تغيرات سلبية على بنية النظام السياسي وعلى المجتمع ككل، وبالتالي فإن إحداث تغيرات في بنيته يغدو ذو أهمية عالية.

فعندما لا يعكس النظام السياسي قيم المجتمع الثقافية والاجتماعية الرئيسية تكون سياسات النظام ضد مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع، وعند غياب قنوات اتصال قادرة على ربط أجزاء الجسد المجتمعي، بحيث تشعر كل جماعة أو فئة بأنه يستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار، كل هذه الأسباب تؤدي إلى حدوث التغيير السياسي.

وقد يكون التغيير السياسي بسبب ضغوط ومطالب خارجية، من قبل دول أو منظمات وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية، أو تحولات خارجية في المحيط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية، قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

المبحث الثاني: أنماط التغيير السياسي.

في إطار هذه الأنماط يجد الباحث أنها تميل بطريقة أو بأخرى إلى تحرير التحليل السياسي من الافتراضات التي قيدته في المرحلة المبكرة السابقة، ومن الاهتمامات الصائبة بالتحديث والتنمية والتي شغلته في مرحلة لاحقة، وهي تشير إلى قدر متزايد من التناظر أو التوازن في دراسة التغيير السياسي ودراسة التغيير الاجتماعي، والأكثر أهمية أنها تمثل خطوات مهمة في اتجاه صياغة نظريات عامة للتحولات السياسية.

المطلب الأول: نمط التغيير السياسي بالمكونات.

ينطلق هذا المطلب من فرضية أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من المكونات النتغيرة بعضها يتغير بمعدل سريع، وبعضها الآخر بمعدلات بطيئة، ويتساءل حول أنواع التغيير في أحد المكونات التي تميل إلى الإرتباط بتغييرات مشابهة أو بغياب التغيير في المكونات الأخرى، والنتائج والعواقب المترتبة على تركيبات مختلفة عن تغيير المكونات على النظام ككل، لذا فإن تحليل التغيير السياسي يتضمن التركيز على المكونات الأساسية للنظام السياسي، تحديد معدل (Rate) ونطاق (Scope) واتجاه التغيير في هذه المكونات وتحليل العلاقات بين التغيير في أحد المكونات، والتغيير في المكونات الأخرى، وعموماً يمكن افتراض احتواء النظام السياسي على عدة مكونات منها على سبيل المثال الثقافة، وتعني القيم والاتجاهات والتوجهات والمعتقدات الوثيقة الصلة بالحياة والسائدة في المجتمع، أما المكون الثاني فهو البنية أو الأبنية وهي التنظيمات الرسمية التي عن طريقتها عملية صنع القرارات السلطوية الإلزامية في المجتمع مثل الأحزاب السياسية والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والإدارات البيروقراطية المختلفة، ليأتي المكون الثالث وهو الجماعات، والتي نعني بها التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الرسمية وشبه الرسمية التي تشارك في السياسة وتقدم طلبات للبنى السياسية، ويتمثل المكون الرابع في القيادة، والمقصود بها الأفراد في المؤسسات السياسية وفي الجماعات الأخرى، والذين يمارسون نفوذاً أو تأثيراً من غيرهم في تخصيص القيم واتخاذ القرارات السلطوية وآخر المكونات هو السياسات العامة بمعنى نماذج

أو أنماط النشاط الحكومي والمخطط بقصد التأثير على توزيع المنافع والمزايا والعقوبات في المجتمع.[1]

ويرى صامويل هنتجتون samuel Huntingtion أن التغيير بالمكونات يكون من خلال المؤسسية والمشاركة السياسية، فهو يؤكد أن المصدر الأساسي بتوسيع المشاركة السياسية هو العمليات الاقتصادية والاجتماعية غير السياسية التي يجلبها التحديث، وأثر التحديث على الاستقرار السياسي، يتم من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، والاحباط الاجتماعي، وفرض الحراك غير السياسي والمشاركة السياسية.

اهتم هنتجتون بالعلاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسية، فهو يرى أن مصدر المشاركة هو عمليات التحديث، أما مصدر المؤسسية فقد أشار إليه ضمنياً في مصدران، الأول يتعلق بالبناء السياسي للمجتمع التقليدي، حيث تكون بعض النظم التقليدية على درجة عالية من المؤسسية مقارنة بالنظم الأخرى؛ أي تكون أكثر تكيفاً وتعقيداً، وأكثر استقلالاً وهذه النظم يفترض أنها ستكون أكثر قدرة على الإبقاء على عملية التحديث وعلى تكييف نماذج أوسع للمشاركة، وفيما يخص المصدر الثاني فقد أشار إلى فكرة أنه عند مراحل معينة من عملية التحديث فإن أنماطاً من القيادة السياسية وأنماطاً معينة من الصراع قد تؤدي أيضاً إلى المؤسسية، والعلاقة بين المؤسسية والمشاركة السياسية هي علاقة يمكن بوضوح تجريدها عن دراسة التحديث، وهذا الأخير قد يكون أحد المصادر التاريخية الكبرى للتغيرات في المشاركة السياسية، لكنه ليس كما تبدو الحاجة المصدر الوحيد، كما أن دراسة التغيير السياسي بشكل مثمر يكمن في تحليل التغييرات في المكونات الخمس التي أشرت إليها وهي الثقافة، الأبنية، الجماعات، والقيادة، والسياسات العامة، والعلاقة بين التغيير في أحد هذه المكونات والتغيير في المكونات الأخرى، حيث أن أي نظام سياسي تكون المكونات الخمسة دائماً في حالة تغيير، ولكن معدل ونطاق واتجاه التغيير في المكونات تختلف تماماً داخل النظام وبين النظم وفي بعض الحالات قد يقترب معدل التغيير في أحد مكونات النظام من

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، ص145.

الصفر، معناه أن معدل التغيير هنا يكون معدوماً هذا إن وجد أصلاً، وهذا يعبر عن معدل متطرف Exterme Rate للتغيير، وهو نادر الحدوث، كما أن كل مكون من مكونات النظام هو في حد ذاته تجميع لعناصر متنوعة وكمثال على ذلك الثقافة السياسية التي تتكون من ثقافات فرعية، والأبنية السياسية قد تمثل تنوعاً لأشكال مؤسسات وإجراءات مختلفة.[1]

وحاول الأستاذ وليم مشيل W.Mitchell دراسة المكونات الخمسة السابقة في ضوء مفهوم القوة، حيث يعد التغيير في القوة أحد أنماط التغيير ذات الصلة بالظاهرة السياسية، فهو يهتم بقوة الإيديولوجيات، والمؤسسات، والجماعات، والنخب والسياسات، ويهتم أيضاً بمضمون المكونات وبالعلاقة فيما بين التغييرات في المضمون والتغييرات في القوة، والقوة هنا تكون بالمعنى المعتاد الذي حدده التحليل السياسي، فتحليل التغيير السياسي قد يكون موجهاً إلى التغييرات البسيطة في قوة المكونات والعناصر التي يتشكل منها النظام السياسي، لكن الأكثر أهمية هو العلاقة بين التغيرات في قوة الأفراد المكونين للنظام السياسي، والتغييرات في مضمونها، وإذا كان التحليل السياسي محدوداً يقتصر على التغييرات في القوة، فإنه لن يستطيع أن يوفر فهماً شاملاً للأسباب والنتائج، كما أن التغيير السياسي يمكن تحليله وفق ثلاث مستويات معدل، ونطاق، واتجاه، فالتغيير في أحد المكونات يمكن مقارنته بمعدل، ونطاق واتجاه التغيير في المكونات الأخرى، ومن خلال هذه المقارنات يمكن إلقاء الضوء على أنماط الاستقرار السياسي في النظام السياسي، وعلى المدى الذي وصلت إليه التغييرات في أحد المكونات استناداً إلى أو نتيجة الارتباط أو غياب التغيير في المكونات الأخرى.

المطلب الثاني: نمط التغيير السياسي بالأزمة.

لقد رأى الأستاذ **ألموند Almond** أن الأنماط النظرية الأولى في السياسة المقارنة، وفي التنمية السياسية يمكن النظر إليها من خلال زاويتين، الأولى تتضمن تساؤل إلى أي مدى تتضمن هذه الأنماط نماذج توازنية أو نماذج تطورية؟ والزاوية الثانية تنطوي على

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص34-37.

تساؤل إلى أي مدى تكون في هذه الأنماط مستندة على الحتمية أو الخيار؟ وباستعمال نمط مختلف نوعاً ما ركز **ألموند** على ما يعرف بتغيير الأزمة، وقدم إطاراً عاماً لتحليل الديناميات السياسية، وذلك من خلال تصور أن التغير من حالة إلى أخرى يمر بخمس مراحل أساسية: المرحلة الأولى يمكن افتراض حالة توازن سابقة، ويمكن إفتراض أن التغيير يبدأ من خلال تأثر التوازن الموجود ببعض متغيرات البيئة الداخلية غير السياسية أو البيئة الدولية للنظام السياسي، وفي المرحلة الثانية تقود التطورات إلى تغيرات في بنية المطالب السياسية، وفي بنية الموارد السياسية، أما المرحلة الثالثة تصبح المتغيرات السياسية، والمتمثلة في البنية المتغيرة للمطالب السياسية، وفي البنية المتغيرة لتوزيع الموارد السياسية، هي المتغير المستقل، وتقوم القيادة السياسية باستغلال هذه المتغيرات إئتلافات سياسية جديدة، أو سياسات عامة جديدة، وفي المرحلة الرابعة تؤدي هذه الائتلافات السياسية والسياسات العامة إلى خلق تغيرات ثقافية وبنيوية وفي المرحلة الخامسة ينشأ توازن جديد.

وأبرز ما يميز نمط التغيير بالأزمة أنه جاء مستقلاً عن أي سياق تاريخي يقلل من عموميته وغير مرتبط بالتحديث، فإنه إطار عام لتحليل التغيير السياسي، والذي يمكن تطبيقه على القبائل البدائية التي لا تشكل دولا، وعلى دول المدينة الإغريقية الكلاسيكية، وكذلك على الدول القومية الحديثة، كما يعتبر كذلك إطار يتضمن كل المتغيرات سواء السياسية أو غير السياسية، ويعتبر أن كلا النوعين من المتغيرات يمكن أن يلعب أدواراً مستقلة وتابعة، فهو يربط بين القيادة والاختيار، ويدمجهما في نموذج واحد للتغيير السياسي، من هنا ذهب **ألموند** إلى حد تطبيق هذا النموذج على حركة إحياء الميجي في اليابان والثورة البولشفية في روسيا، كما جاء دانكورت روستو في محاولة مناظرة بنموذج مشابه نوعاً لنموذج ألموند، حيث يفترض روستو أن التغيير السياسي هو نتاج عدم الرضا دائماً، وهذه الحركة قد تنجح وقد تفشل، فإن نجحت فإن التنظيم، والحركة Morement أو الجماعات الأخرى المسؤولة عن النجاح تقوم كلها بتطوير أهداف جديدة أو قد تذبل وتتلاشى، أما إذا فشلت جهودها من أجل التغيير، فإن الجماعة المسؤولة عن هذه الجهود إما أن تتفكك وتحل، أو تستمر في متابعة هدفها القديم، مع توقع أخذ في التناقص باحتمالات تحقيقه،

بالإضافة إلى ذلك يعتقد روستو أن القوى التي شاركت بجهودها في خلق الحكومة أو في الاستحواذ على السلطة من خلال جماعة أو فرد تختلف تماماً عن تلك القوى التي تحافظ على إبقاء الحكومة قائمة على قيد الحياة، أو تحفظ وضع فرد أو جماعة في السلطة خلال فترة زمنية ممتدة حتى يتغير الاتجاه، وهكذا فإن **دانكورت روستو وألموند** يضعان أهمية أولية على الاختيارات التي يجب أن تصنعها القيادة السياسية.[1]

المطلب الثالث: نمط التغيير السياسي المعقد.

وهو نمط لتحليل التغيير السياسي طرحه كل من Ronald Brunner و Garry Brewer فعند دراستهما للجوانب السياسية للتحديث، طور نموذج Model للتغيير المعقد Complex change والذي يتضمن اثنتان وعشرون متغيراً، وعشرون مقياساً paramètres عشرة من هذه المتغيرات وثمانية من المقاييس وزرعت على أساس القطاعات الريفية والحضرية، ثلاثة متغيرات وثلاثة مقاييس شكلت النظم الفرعي الديمغرافي، تسعة متغيرات، وستة مقاييس للنظام الفرعي الاقتصادي، عشرة متغيرات وأحد عشر مقياساً للنظام الفرعي السياسي، والعلاقة بين هذه المتغيرات والمقاييس تم التعبير عنها في إثنتي عشر معادلة مشتقة من النظريات العامة للتحديث، ومن تحليل تطور تركيا والفلبين في الفترة من الأربعينات إلى الستنيات في القرن العشرين، ويتضمن النموذج المتغيرات التي يمكن أن تتأثر مباشرة بحركة الحكومة، والمتغيرات التي تخضع لمثل هذا التأثير، وباستخدام النموذج يكون من الممكن حساب التأثيرات المحتماة على التأييد للحكومات مقاساً بنسبة السكان الذين يدلون بأصواتهم لصالح حزب الحكومة وعلى مستوى المعيشة مقاساً بنصيب كل فرد من الاستهلاك والتغيرات في السياسة الحكومية مثل الزيادة أو النقص بنسبة 5% من الضرائب والتغيرات في التفضيل النسبي لقطاعات الريف والحضر في النفقات الحكومية، ويمكن تحليل مقياس السياسة مثل تفضيل الحكومات القطاعات الريفية أو الحضرية، يمكن

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، ص147.

تحليله بطريقة شاملة لتوضيح كيف أن درجات مختلفة من التغيير داخله قد تؤثر في المتغيرات التابعة مثل تأييد الحكومة ومستوى المعيشة.

لقد حقق نمط التغيير المعقد أفاقاً جديدة في التحليل السياسي، فنظرياً يوفر نموذجاً على درجة عالية من التبسيط وعلى درجة عالية من الدقة للنظام السياسي، وهو نموذج يتسع ليشمل عدداً من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والديمغرافية والعلاقة بينهما، أما عملياً فإنه يشير إلى معالجة عملية في اتجاه يجعل من الممكن في النهاية أن يوفر لصانعي السياسات ويزودهم بوسائل لتحليل النتائج المحتملة لاختبارات صنع السياسة العامة، من أجل أن تكون النتائج ملائمة لأغراضهم، وفي المقابل كان هذا النمط محدوداً بافتراضاته النظرية الأولية، وملاءمة هذه الافتراضات للنظم السياسية الواقعية التي كان النموذج موجها لها أصلاً، كما أنه يوفر وسائل للتنبؤ بالتغييرات الرئيسية في النظام، أو حتى تحدث هذه التغيرات انعكاساتها في شكل تغيير في بعض المتغيرات في النموذج، وهكذا فإن هذا النمط لا يمكنه التنبؤ بانقلاب عسكري يأتي إلى السلطة بمجلس ثورة وطني قوامه الضباط.

وهكذا تعتبر الأطر النظرية السابقة الذكر بأنها تميل بطريقة أو بأخرى إلى تحرير التحليل السياسي من الافتراضات الإستاتيكية التي قيدته في المرحلة المبكرة السابقة، ومن الاهتمامات الغائية بالتحديث والتنمية، والتي شغلته في مرحلة لاحقة، كما أنها تشير إلى قدر متزايد من التناظر أو التوازي في دراسة التغيير السياسي، فضلاً على أنها تمثل خطوات أولية في اتجاه صياغة نظريات عامة للديناميات السياسية.[1]

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **مرجع سابق**، ص40-41.

المبحث الثالث: وسائل التغيير السياسي.

المطلب الأول: وسائل التغيير السياسي.

إن التغيير السياسي وحتى لا يكون شكلياً، لابد أن يتمخض عنه إطلاق الحريات السياسية، واحترام كرامة الإنسان وحقوقه، وإزاحة كل أشكال الدكتاتورية التي كانت سائدة، ولهذا فإن الناس عادة ما يلجؤون إلى الاحتجاج للمطالبة بحقوقهم، وتعرف بعض الدراسات الحركات الاحتجاجية بأنها: "أشكال متنوعة من الاعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو لمقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفاف حولها، وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية، وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية، وقد تتخذ أشكالاً هادئة أو هبات غير منتظمة."[1] وبناءاً عليه فإن التغيير السياسي قد يتم إما بطرق وسائل رسمية، أو طرق ووسائل غير رسمية.

وسائل التغيير الرسمية:

- الاستفتاء:

بعد الاستفتاء من أهم الطرق الرسمية الممنوحة للشعب من أجل إعطاء رأيه إما في شخص الحاكم أو في القوانيين التي تحكمه، وهو أحد مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة في الحياة السياسية، ومن خلاله يعبر أفراد الشعب عن إرادتهم عند ممارستهم لحقوقهم وحرياتهم السياسية التي كفلها لهم الدستور، وبذلك يتمكنون من المشاركة الفاعلة مع البرلمان، ويمكن تقسيم الإستفتاء الشعبي إلى ثلاثة أنواع: السياسي والدستوري والتشريعي.

- الانتخابات:

تعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة من أبرز سمات النظام الديمقراطي الذي يتم فيه التداول السلمي للسلطة على النحو الذي يحقق معنى المشاركة الفعلية للشعب في الحكم، وعن طريق الانتخابات يعبر الناس عن إرادتهم السياسية باختيار ممثليهم الشرعيين بطريقة حرة تعبر عن الإرادة العامة لجموع أفراد الشعب، وهي آلية مشروعة ومقبولة لتحقيق التحول

[1] ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص56.

السياسي وإنجاز التغيير السياسي على نحو سلمي، ونقل رغبات ومطالب المواطنيين إلى الحاكمين ليتسنى تحويلها إلى مخرجات سياسية، وكأداة لحسم التناقضات والصراعات القائمة في المجتمع، ولمحاسبة شاغلي السلطة بشكل دوري، وكضمانة لتقاسم السيطرة على السلطة بين الجماعات المختلفة وفقاً لأوزانها النسبية، وهي بذلك تعد أفضل صور المشاركة وأكثرها فاعلية، ويمكن تقسيم الانتخابات من حيث العلاقة بين الناخب والمرشح إلى نظام الانتخابات المباشر وغير المباشر، وأما من حيث أسلوب اختيار المرشحين فهناك نظام الانتخابات الفردي ونظام القوائم، وأما من حيث النتيجة فهناك نظام الانتخابات بالأغلبية المطلقة ونظام الانتخابات بالأغلبية النسبية.

- الدور الرقابي للمجالس النيابية:

تعرف السلطة التشريعية بكونها تلك السلطة التي تملك حتى التشريع في الدولة من خلال إصدارها لقواعد عامة مجردة تمثل القانون الذي يحكم تصرفات الجماعة في الدولة، وعادة ما تقوم بهذه السلطة مجالس نيابية منتخبة من الشعب وتنوب عن أفراده في رقابتها على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك عبر وسائل ثلاث هي: السؤال، والاستجواب، والتحقيق، وقد يصل الأمر بهذه المجالس إلى إصدار قرارات نيابية تؤول إلى سحب الثقة من الحكومة في الأنظمة البرلمانية، لكن ما يجب الإشارة إليه أن هذه المجالس كما أنها قادرة على لعب دور بارز في تكريس الحرية وتحقيق تطلعات الشعب فإنها قد تكون أداة لتكريس السلطة وقمع الحقوق والحريات خاصة في ظل الأنظمة الاستبدادية التي غالباً ما تلجأ إلى اختيار أعضاء هذه المجالس من خلال تزوير الإنتخابات.[1]

وسائل التغيير غير الرسمية:

وفي الوقت الذيلا يستطيع الشعب ممارسة حقه في تغيير واقعه بالطرق الرسمية، فإنه سيلجأ إلى طرق أخرى غير رسمية، كالعصيان والتمرد على النظام القائم، وإظهار عدم الولاء له لإسقاط غطاء الشرعية عنه، ويعتبر العصيان السياسي برأي الدكتور **حامد ربيع**

[1] الورداني أيمن أحمد، **حق الشعب في استيراد السيادة**، ط1، القاهرة، مكتبة مديولي، 2008، ص292، ص299.

حقاً ثابتاً للأمة ككل على اعتبار أنها تمتلك الحق المطبق في رفض النظام السياسي المستبد ومقاومته، وقد يعبر أفراد الشعب عن ذلك بعدة وسائل منها:

- **الإضراب:**

الإضراب هو توقف العمال وامتناعهم عن أعمالهم أو توقف العملية التعليمية مثلاً بقصد الضغط على النظام السياسي للدولة، ولإظهار الاحتجاج على تصرف معين، أو لحملها على القيام بسلوك سياسي معين، أو منعها من اتخاذ قرار سياسي.

وغالباً ما تنظر السلطة القائمة إلى الإضراب بعين الحذر خشية أن يتطور ليشمل كافة قطاعات الدولة ويتحول إلى شكل من أشكال العصيان المدني أو المظاهرات من شأنها أن تشكل مظهراً قد يقود إلى الثورة الشعبية التي تطيح بالنظام القائم لصالح الإرادة الشعبية.

- **التظاهر الشعبي:**

التظاهر الشعبي هو أداة من أدوات التعبير الشعبي يمكن من خلالها لعدد من أفراد الشعب أو جماعة أو منظمة أو حزب أن يعبروا عن رأيهم في مسألة معينة بطريقة علنية، وتعد المظاهرات السياسية رد فعل طبيعي لما تصنعه السلطة العامة من قيود تمنع أفراد الشعب من ممارسة حقهم في التعبير عن رأيهم من خلال التجمع السلمي الذي من المفترض أن يكفله لهم الدستور.

- **الثورات الشعبية:**

لقد درجت وكالات الأنباء ووسائل الإعلام المختلفة على إطلاق لفظ الثورات على ما جرى في العديد من الدول العربية كتونس ومصر وليبيا وسوريا، وقد إرتأى الباحث أن يتطرق إلى هذا الشكل من أشكال التغيير بشيء من التفصيل، حيث يمكن تعريف الثورة بأنها: "حركة شعبية واسعة ذات توجه سياسي منظم تعبر عن الرغبة العامة لجموع أفراد الشعب، وتهدف إلى تغيير النظام السياسي القائم جذرياً وإقامة نظام جديد يعبر عن الإرادة الشعبية لجموع أفراد الشعب الذين يمثلون القوة الحقيقية للثورة.[1]

[1] الورداني أيمن أحمد، **مرجع سابق**، ص303-304.

وتعد الثورة من أوضح صور ومظاهر مقاومة الطغيان، واستيراد الشعب لسيادته وحقه المشروع في تقرير مصيره ومن يحكمه، ويهدف الشعب الثائر إلى إسقاط الفئة الحاكمة مهما كلفه ذلك من ثمن خاصة إذا ما مارست القوة المفرطة وسفك الدماء في محاولتها لتكريس سلطتها، وهناك من يرى أنها الوسيلة الأكثر فاعلية لكي تثبت الشعوب قدرتها على عدم الخضوع للسلطة المستبدة التي منعت أفراد الشعب من ممارسة حقوقعهم وحرياتهم أو عجزت عن حمايتها، في حين تؤكد **نديم البيطار** أن "التجارب الثورية تدل أن الثورة تصنع نفسها ولا يصنعها أحد، لأنها تمثل تياراً تاريخياً يقضي بإزالة النظام القديم الذي أصبح مختمراً لهذه الإزالة، الحركات الثورية الناجحة هي حركة تستطيع أن تدرك ذلك فتعمل مع هذا التيار التاريخي وتطوعه لمقاصدها، ولهذا فإن إسقاط هذا النظام يتميز نسبياً بسهولة تكرار نفسها في إنشاء النظام الجديد وتكريسه.

ومعلوم للجميع أن الثورة إذا ما وقعت فإنها مكلفة، لأن ضريبة الحرية باهضة الثمن، والناس بطبعهم الفطري لا يميلون إلى المغامرة ويفضلون الإصلاح التدريجي على الثورة العامة إن كان بالإمكان تحقيق ذلك، لكنهم إذا وصلوا إلى قناعة بأن هذا الإصلاح قد سدت منافذه سواء كان تدريجياً أو بطيئاً جداً، فإنهم على الأرجح سيستخدمون أروع الأمثلة في التضحية إن ثاروا، ويشبه الكاتب خالد الحروب هذا الوضع بقوله: "الثورة تندفع على الوضع القائم الفاسد المستبد كما يندفع النهر على المستنقع. المستنقع هو مستودع التكلس والجمود تتراكم في أعماقه كل أنواع التعفنات وأمراضها، كلما مرو وقت أطول على المستنقع من دون أن يطاله جريان الماء يزداد تكلساً وتعفناً (بالقبلية، والطائفية، والفساد، والمحسوبية، وكل ما صار معروفاً) الشكل الخارجي للمستنقع يوحي بالاستقرار والأمان، حدوده واضحة، وأفقه معروفة، ولا حركة فيه مجهولة المسار والمصير، المجتمعات التي تعاني من وطأة الاستبداد الطافح تتحول إلى مستنقعات منطوية على نفسها وعلى أغوارها السوداء. الحرية هي الآلية الوحيدة التي تمنع تحول المجتمعات المستقرة إلى مستنقعات لأنها كالنهر دائم

الجريان يدور في جنبات المجتمع طولاً وعرضاً ينظف عوالق التكلس، ويندلق على كل بقعة تعفن قد تطاله فيظهرها."[1]

المطلب الثاني: الأحوال العامة في الوطن العربي قبل الربيع العربي 2011.

– **الأحوال السياسية:** لقد عاشت الشعوب العربية على مدار العقود السابقة مراحل عصية بعد أن تولت زمام أمورها أنظمة شمولية وصل غالبيتها للحكم عن طريق الإنقلابات العسكرية فانعدمت الثقة بين الشعوب والحكام المستأثرين بالسلطة والثورات مما ضاعف من حجم الهوة بينهما، ويرى الكاتب **برهان الدين غليون** أن جميع النخب الحاكمة في البلاد العربية قبل إندلاع الثورات الشعبية قد استلمت السلطة بالسيطرة المباشرة وهذا إما بعد خروج الاستعمار أو بسبب إعتمادها على شرعية تاريخية، وإما عن طريق إنقلابات عسكرية وإما عن طريق توريث الحكم وتجديد الأصول.

فتعددت أشكال "التخلف السياسي" ففشلت مختلف الأنظمة في تحقيق الحرية وإحترام حقوق الإنسان وإحترام الرأي الآخر، وطغى الظلم والاستبداد والخوف فامتلأت السجون وكثر التعذيب، وساد أسلوب العصا الغليظة في وجه الشعوب المغلوب على أمرها، أما على الصعيد الخارجي فلا مجال لحصر المواقف والأحداث التي تدل على مدى تبعية هذه الأنظمة وكذا هشاشة سياستها الخارجية.

إن هذه الأوضاع السائدة في الدول العربية ما كانت لتكون بهذا الشكل لولا حكامها الذين تفردوا بالسلطة، ونتج عن هذا فقدان القرار السياسي المستقل، فأصبحت أغلب الأنظمة العربية مجرد أدوات لتمرير السياسات والمصالح الغربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.[2]

---

[1] البيطار نديم، **التجربة الثورية بين المثال والواقع**، ط2، بيروت، بيان للنشر والتوزيع والإعلام، 2002، ص170.

[2] حسن حمدان، **التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين دراسة إستشراقية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع19، ص79، 81. على الرابط: http:INKO.IN/KFI

– أما من **الجانب الإقتصادي:** فقد أدى التفكك بين الأنظمة العربية إلى تجزئة إقتصادياتها، وتعثر مسيرة السوق العربية المشتركة، وزادت تبعيتها الاقتصادية للدول الغربية، فباءت جميع المحاولات العربية في إصلاح الأمور بالفشل.

ويعد العجز الغذائي من أبرز التحديات التي تواجهها الأنظمة فوقعت تحت رحمة الأسواق الخارجية، ولا تقل ندرة الموارد المائية خطورة عن العجز الغذائي حيث أن حصة الفرد الواحد من الماء يقل عن 100 لتر مكعب سنوياً.

وتشكل البطالة أحد هذه التحديات فقد أكدت منظمة العمل الدولية تفاقم مشكل البطالة في الوطن العربي فقد تجاوزت 23% بما جعل مشكلة البطالة من بين العوامل التي أدت إلى إندلاع الثورة العربية، كما يعاني المواطن العربي من إنخفاض كبير في الدخل السنوي، إذ تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 60 مليون عربي يعتاش الفرد منهم على دولار واحد يومياً، بينما يصل من هم تحت خط الفقر أكثر من 30 مليون.

وتشير الأرقام والإحصائيات أن إجمالي الدين العام قد بلغ سنة 2011 نحو 685.5 مليار دولار بنسبة زيادة مقدارها 5.71% .

إن الأوضاع الاقتصادية المتردية كانت ولا تزال من أبرز التحديات التي تعاني منها الشعوب العربية، وإن الحديث عن أسباب هذا التردي كثيرة ولا شك فيه أن الأنظمة الحاكمة تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية إزاء ذلك.

وبقراءة سريعة لمؤشرات التنمية في الوطن العربي نجد أن **الأوضاع الاجتماعية** متردية على مختلف الأصعدة كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، ومن أبرز مظاهر هذا التخلف الاجتماعي مشكل الأمية حيث بلغت نسبتها سنة 2008 نسبة 29.7%.[1]

المطلب الثالث: خصائص التغيير السياسي في الوطن العربي.

تبدو الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة العربية مطلع العام 2011 في عمقها انفجاراً عفوياً في وجه أنظمة حكم قبضت على المجتمعات العربية لعقود عدة، فهي من

[1] حسن حمدان، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن 21، **مرجع سابق**، ص84.

حيث الخصائص لا تشبه الثورات الكبرى في العصر الحديث، كالثورة الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر، والثورة الروسية في بداية القرن الماضي، فهذه الأحداث قد تبدو للبعض فيضاناً جماهيرياً عفوياً دون خط فكري أو إيديولوجي واضح، ودون قيادة أو تنظيم سياسي يمتلك خطاباً تحريضياً قادر على التعبئة ورسم الخطوات وتحديد الأهداف، بالاضافة إلى هذا تميز التغيير السياسي الذي حدث في العديد من الأقطار العربية بالعديد من الخصائص أهمها مايلي:

– لم تكن الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية مؤطرة من قبل الأحزاب والحركات الإيديولوجية التقليدية الماركسية منها والعلمانية والقومية والإسلامية، التي لم تستطع أن تركب موجة الحراك، وأن تقود المتظاهرين في شوارع المدن، وهنا تكمن فرادتها الحقيقية مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إذ أنها ثورة غير إيديولوجية بالمعايير المعروفة علمياً ونظرياً.

إن مبدأ قيام التغيير في أي بلد من العالم لا يقوم بوجود قيادة أو زعامة تاريخية كارزمية ذات عقيدة أو نظرية سياسية وفكرية قد انتهى وعفى عليه الزمن، فما عادت الشعوب ترضى لنفسها أن تقاد كالقطيع، وصار البديل الطبيعي والمنطقي لذلك المبدأ هو أن يضع الشعب ثورته بنفسه، وهذا ما تميزت به الأحداث السياسية التي عرفتها الأقطار العربية بداية العام 2011، فقد عابت قيادات أو رووس منظمة ومحركة لها بشكل عمودي، ولعل هذا أحد أسباب قوتها ونجاحها، وعلى عكس النظرة المتشائمة التى ترى في التحرك غياباً لقوى وقيادات كارزماتية، ففي الحالة التونسية لم تكن هناك قيادة موحدة وإن كانت هناك جماعات عمالية ومهنية تغذي الثورة بدماء جديدة، وفي الحالة المصرية لم توجد قيادة موحدة للثورة ولا حركة تنظيمية تغذيها بشكل مؤطر وإنما هناك جماعات تتحرك بشكل أفقي وتتلامس مع بعضها.[1]

[1] عدنان خوجة، **الربيع العربي وعوامل التغيير**، مجلة الاتصال والتنمية، ع4، لبنان، 2002، ص154.

في دوائر أفقية سوف يعرف الكثير عنها مستقبلاً، أما في الحالة الليبية فيبدو الأمر حتى هذه اللحظة أكثر ضبابية وإن كانت أقرب لإنتفاضة عفوية تحركها مظالم تاريخية ونفسية انفجرت بشكل فجائي وهائل، فقد وضع القائد الشيوعي **فلاديمر لينين** ثلاثة شروط لإنجاح أي ثورة، أولها حزب سياسي منظم ومتين، وقيادة قوية الشكلية والعزيمة، وبرنامج واضح، ولو قبلنا بهذه النظرية فلم يتوفر لأي من الانتفاضة المصرية، ولا التونسية من قبلها تلك العناصر.

غلب هذه الأحداث عنصر المفاجأة، فهي لم تطل المراقب والنظام السياسي العربي فحسب، بل طالت الغرب بكل مؤسساته السياسية والاستراتيجية، حيث استفاق بدعاوي التغيير وطلب التحرر، مما أربك برامجه ووضع الخلل في مفاصل سياسته التقليدية، وهذا ما برز في المواقف المتناقضة من الشارع العربي، وعندما تحركت الشعوب انتقل الخوف من المواطنين إلى قلب السلطة ورأسها، فحدث ارتباك وتم اتخاذ قرارات عشوائية أدت إلى العديد من النتائج غير المتوقعة مازالت آثارها حتى وقتنا الحالي.

لم يعول المتظاهرين في مختلف التجارب العربية التي شهدت تغييراً سياسياً على أي دعم خارجي خاصة الغربي منه إذ كانوا على يقين أن الغرب لا تحركه إلا مصالحه بدليل دعمه المستمر لتلك الأنظمة لعقود طويلة، وهي التي كانت تقمعهم وتشدد الخناق عليهم، ومن ثم رأو أنه لا بديل أمامهم إلا أن يرسموا هم مسار الأحداث، وكانت النتيجة أن تلك الحركات أذهلت القوى الغربية وأربكتها، فهي لم تكن تتوقعها، ومن ثم جاء تفاعل هذه الأطراف مع التغيير كرد فعل للتطورات الأحداث على أرض الواقع، وسعت من أجل التوافق مع طلبات المتظاهرين.[1]

عودة الثقة بالإنسان العربي الذي لطالما نعت بالخنوع والضعف وعدم القدرة علة مواجهة الأنظمة المستبدة، فهذا الإنسان قادر على أن ينهض من جديد ويثور على الطغاة مع إيمانه المطلق أنه لربما يكون الضحية، إلا أن الإصرار والرغبة في تغيير الواقع المعاش

[1] نزهة صادق، **لماذا يخاف الإنسان العربي من الحرية**، مجلة ذوات، ع15، المغرب، 2015، ص11.

شكل عاملاً دفع به إلى الثورة إيماناً منه بأن مستقبل أبنائه لا بد أن يكون أفضل حالاً مما عاشه، وهذا يعمم على أغلب الشعوب العربية باعتبارها تعاني الاشكال الديمقراطي نفسه، وسقطت مقولات رجعية حول الإنسان العربي وهمجيته، وعدم انخراطه في منجزات التطور التكنولوجي والتطور الحضاري، وفي هذا السياق يقول هيجل، إن التاريخ هو مسار وعي الحرية بذاتها، وهذا الوعي لن يتأسس بعيداً عن البناء التاريخي لمفهوم الحرية، فالوعي في هذه الأخيرة يتجلى في تعقل معطياتها، ويكون بذلك هيجل قد قدم تصوراً حول إدراك الذات في علاقتها بالحرية، ودور هذا الأخير للتأسيس للتاريخ.

لعل أهم خاصية في بدايات التغيير السياسي في العديد من الأقطار العربية، هو أنه على الأقل في بداياته قدم مشهدا رائعاً ونموذجاً حضارياً جديداً يمثل في أن عملية التغيير طابعها سلمي بامتياز فكسرت بذلك حاجز القهر والصمت والخوف السيكولوجي الذي طالما قيد التحركات الشعبية، وعرقل إمكانيات التغيير.

لم تقتصر عملية التغيير السياسي على تونس ومصر وليبيا فقط لكن وصل مداه إلى العديد من الأقطار العربية، كالسعودية والجزائر والمغرب، فشرعت حكومات هذه الدول في التعاطي مع المطالب الشعبية، بطريقة مختلفة عن السابق، تميل إلى فتح باب الإصلاح الجزئي، وهو ما حصل في حزمة الإصلاحات التشريعية والإعلامية التي أعلنها الرئيس الجزائري منتصف العام 2011، وما جرى أيضاً في المغرب، حيث اضطر الملك المغربي إلى طرح تعديلات دستورية توجب إستفتاء شعبي تمكن فيها حزب العدالة والتنمية من الفوز بأغلبية المقاعد.

انتشرت حالة من الخوف لدى الأنظمة العربية من ردود الفعل الشعبية في أقطارها وتوقعاتها بانتقال العدوى لشعوبها، واستعمال نفس الأساليب القمعية ضدهم توحدت الشعارات التي رفعت خلال الثورات الشعبية في الأقطار العربية (الشعب يريد إسقاط النظام) ومحاربة الفساد والمطالبة بالحريات والديمقراطية والعدالة والمساواة، وترديد الأناشيد القومية التي كانت قد ظهرت في فترة المد القومي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

زاد من ثقة الجماهير العربية بنفسها وفي قدرتها على التغيير وفرض ما تريد على الأنظمة السياسية، واعتبار أن ما تقوم به في ميادينها هو جزء من نهضة عربية شاملة ضد الإستبداد والتبعية للأجنبي، شاركت جميع فئات المجتمع الواحد من قوميين وإسلاميين وليبيراليين في الثورات الشعبية في كل دولة عربية، وتعميم ذلك على بقية الأقطار.[1]

[1] وحدة تحليل السياسات، **التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص10.

الفصل الثالث

أثر شبكات التواصل الاجتماعي على التغيير السياسي في الوطن العربي منذ 2011

تمهيد

المبحث الأول: دور مواقع التواصل الاجتماعي في حدوث الربيع العربي.

المطلب الأول: تنمية الوعي السياسي وتثقيف الشباب.

المطلب الثاني: الإعداد والتحشيد الإلكتروني.

المطلب الثالث: القدرة على تنظيم الإحتجاجات.

المطلب الرابع: وضع الأطر السياسية المحددة.

المبحث الثاني: دور شبكات التواصل الاجتماعي أثناء وبعد الربيع العربي.

المطلب الأول: كسر حاجز الخوف وإمكانية التواصل بين المتظاهرين.

المطلب الثاني: تعميم الأخبار وإنتهاكات الأنظمة.

المطلب الثالث: خلق التفاعل بين الدول العربية.

المطلب الرابع: أثر شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر

المبحث الثالث: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومـ

المطلب الأول: أثر شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس.

المطلب الثاني: استراتيجيات الأنظمة العربية للحد من تأثير مواقع التواصل الاجتماعي.

تمهيد:

عند الحديث عن دور مواقع التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية منذ 2011 وما يعرف بالربيع العربي تجدر الإشارة أن الانفجار الجماهيري الذي بدأ في تونس ومصر ثم إنتقل إلى معظم الدول العربية كان نتيجة عدة عوامل سياسية واجتماعية وثقافية وتقنية تجمعت تحت ظروف معينة.

ويضاف إلى ما سبق أن هذه المواقع كانت تلعب أدواراً بارزة قبل إنطلاق شرارة الثورات، إلا أن هذا لم يحضى بالكثير من الإهتمام والكتابات التي ظلت محدودة نوعاً ما، ويؤكد الباحث **يحي يحياوي** أن هذه المواقع حملت شيئاً جديدا على مستوى تواصل الأفراد والجماعات والتعبئة والجماهيرية وخلق حالة من الرفض العام والإحتجاج على الواقع المعاش تلك الفترة، حيث يقول الكاتب **إبراهيم الفرغلي** إن هذه الثورات الشعبية الجديدة تتسلح جميعاً بوسائل الاتصال الحديثة لتكشف أن التغيير قادم من عقول عصرية تتحدث لغة مختلفة ولديها أفكار ووعي مختلف، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على التغيير السياسي الذي حدث في المنطقة العربية منذ سنة 2011.[1]

[1] المنصور محمد، **تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين (دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية العربية نوذجاً)**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2012، ص69.

المبحث الأول: دور مواقع التواصل الاجتماعي في حدوث الربيع العربي.

لقد حولت مواقع التواصل الاجتماعي الفرد العادي إلى صحفي ميداني ينقل الأخبار أينما كان، ويرى الكاتب **ناصر الفريدي** أن هناك خصائص أو عوامل رئيسية منحت شبكات التواصل الاجتماعي دورها المهم قبل ثورات الربيع العربي سنتطرق إليها بالتفصيل:

المطلب الأول: تنمية الوعي السياسي وتثقيف الشباب.

تؤدي شبكات التواصل الاجتماعي دوراً في تشكيل الوعي السياسي للشباب عن طريق تزويدهم بالمعلومات وتدعيم أو تغيير ثقافتهم السياسية وإستعدادهم للعمل السياسي، فقد نشرت الكثير من المقالات والدراسات وعقدت المؤثرات تناقش أهمية شبكات التواصل الاجتماعي وقدرتها على التأثير في تحفيز المشاركة الشعبية ةتأثيرها على المكونات التشاركية والآليات المجتمعية الجديدة.

وقد كان للنمو السريع والكبير لهذه الشبكات والتحولات في أنماط واتجاهات إستخدامها دوراً مهماً في حشد وتشكيل الآداء والتأثير المباشر على التعبير بين الشباب في المنطقة العربية، وقد شهدت هذه الفترة تحولات واضحة في الاستخدام من الأغراض الاجتماعية والتجارية إلى الأغراض السياسية على مستوى المنطقة.

وتشهد بعض الدول العربية تحولات ديمقراطية لكنها بطيئة، ويعتبر دور الشباب حاسماً وهاماً في تعزيز هذه التحولات ولهذا لا بد من إشراكهم بفعالية في هذه العملية وتوجيههم وتنظيمهم بشكل مناسب.[1]

فالشباب يتميزون بالدافعية والرغبة والقدرة على التغيير والتغير، لذا عليهم أن يدركوا حقوقهم وواجباتهم والأدوار التي يمكن أن يقوموا بها، والمسؤوليات التي عليهم تحملها، وهذا ما سيؤدي في المقابل إلى نشر مقاربة شبابية وتشاركية للديمقراطية والحكم الراشد.

لذا فإن تقوية الشباب وتفعيل دورهم يتطلب أيضاً إنخراطهم في عملية صنع القرار، فمشاركة الشبابفي هذه العمليات هو صميم النقاش الاجتماعي والسياسي، فمفهوم الحكم

[1] خالد سليم، **ثقافة مواقع التواصل الاجتماعي والمجتمعات المحلية**، دار المنتسب للنشر والتوزيع، قطر، 2005، ص85.

الجديد يقع في إطار المبادئ الواسعة التي تتطلب مشاركة كل القطاعات والفئات في عملية الحكم وصنع القرار.

المطلب الثاني: الإعداد والتحشيد الإلكتروني.

ساهمت التقنيات الحديثة في تسهيل عمليات التواصل والتفاعل الاجتماعي بين كافة فئات الشعب التي انتفضت ضد فساد الأنظمة وتسلطها، بعيدا عن تدخل السلطات وقمعها حيث تمكن الآلاف من الشباب الثائرين من التواصل والإعداد للثورات عبر مجتمعات إفتراضية مدنية شكلتها شبكات التواصل الاجتماعي وبطريقة سريعة وآمنة يستطيع الشخص فيها بث أفكاره وآرائه على مدار الساعة دون أن يظهر شخصيته أو هويته.

وقد أدرك الشباب أهمية فتح الحسابات والمجموعات والصفحات الإلكترونية، مما ساهم في تكوين مراكز إلكترونية للإتصالات بين رواد هذه المواقع الأمر الذي مكنهم من تبادل الآراء والآفكار والمعلومات التي كشفت سوء الأوضاع وحثهم على الثورة.

حققت هذه الإتصالات أهدافها في إثارة الرأي العام وتعرية الواقع والحقائق التي حاولت الأنظمة التستر عليها مما ساهم في الحشد الإلكتروني الذي مهد للحشد الفعلي في الساحات والميادين، الذي آتى أكله في إنهيار أنظمة الاستبداد في هذه البلاد.

ولعل كلمات **محمد البوعزيزي** الذي أشعل ثورة الياسمين قد ساهمت في دفع الشعب التونسي للثورة على الديكتاتور، وتذكير هذا الشعب بالواقع المر الذي يعيشه قبل أن يشعل جسده المحروق الثورة في أرض الواقع.

كما ساهمت التعليقات ونشر الصور والوثائق في العديد من المواقع الإلكترونية ووكالات الأنباء وفي مواقع الصحف عبر شبكة الأنترنيت في حشد الرأي العام داخلياً وخارجياً وتهيئة على قبول الثورة وضرورة التغيير الذي لن يتم إلا برحيل الأنظمة الفاسدة، التي تحكم البلاد مما يتطلب دعماً ومساعدة داخلية وخارجية.

وقد ساهمت هذه التعليقات في توفير الدعم لشباب الثورة عن طريق المساهمة في نشر مطالبهم والدعوة لها، وبيان مشروعيتها مما أكسبهم تأييدا كبيراً داخل البلاد وخارجها.

كما ساهمت تسجيلات الفيديو التي تداولها في مواقع الفيس بوك واليوتوب والتي تظهر وحيشية الأنظمة في قمع المواطنين في زيادة إشعال غضب الشعب وثورته ضد هذه الأنظمة.

حيث أن معظم هذه الفيديوهات والصور التي تم إلتقاطها بأجهزة الهواتف الخلوية كانت مصدرا إعتمدت عليه وسائل الإعلام العربية والغربية في تغطية الأحداث في بلاد الربيع العربي.[1]

المطلب الثالث: القدرة على تنظيم الإحتجاجات.

كان تنظيم الإحتجاجات مسألة خطيرة وغاية في الصعوبةة في ظل وجود أنظمة تحكم بقانون الطوارئ والإرهاب، وأجهزة بوليسية لا تتردد في ملاحقة وإعتقال كل من تسول له نفسه الدعوة لمثل هذه الإحتجاجات، بالإضافة إلى وجود إحتمالية كبيرة جداً لإجهاض مثل هذه الدعوات بسبب تغلغل الأجهزة الأمنية السرية في جميع مناحي الحياة.

ولتفادي ذلك فقد لجأ الناشطون ومنظمو الإحتجاجات إلى إستخدام شبكات التواصل الاجتماعي في تبادل الإتصال والمعلومات والخطط قبل إندلاع الإنتفاضات على الرغم من أنها لم تكن بعيدة عن ساحة المخاطرة، لكن إتساع نطاقها وسرعة وصول المعلومة كان له التأثير الواضح فحتى لو حجبت المعلومة لاحقاً فإنه لا يمكن التحكم في تأثيرها. فضلاً عن أن مسألة الحجب والتعتيم أو قطع الإتصال أصبحت محرجة جداً للحكومات.

وفي هذا السياق يقول **تشارلي بيكين** مدير مركز بوليس للأبحاث في لندن "إن المحتجين في دول مختلفة إستخدموا الأنترنيت أيضاً في دراسة كيفية تنظيم الثورة وتفادي الأخطاء إن الناس يتعلمون من بعضهم البعض، الناس في ليبيا ينظرون إلى ما يحدث في مصر والمصريون ينظرون إلى ما حدث في تونس، وهم بهذا يتعلمون الدروس عن تنظيم الحملات والنشاط والديمقراطية، والوسائل التي يمكن أن يستخدموها على الإنترنيت هم يقلدون بعضهم البعض ويتبنوه ويجدونه فعالاً بالنسبة لثقافتهم.[2]

[1] علي ربيع شقرة، **مرجع سابق**، ص178-179.

[2] مصعب حسام الدين قتلوني، **مرجع سابق**، ص107.

المطلب الرابع: وضع الأطر السياسية المحددة.

كانت جل المظاهرت والإحتجاجات العربية في السابق في كثير من الأحيان بلا هدف أو وجهة واضحة، حيث تغلب عليها الإنقسامات والإختلافات في الرؤى والأهداف وكيفية التحرك، وهذا ما كان يساعد الأنظمة الحاكمة على إختراق هذه الإحتجاجات وإفشالها وتفكيكها.

لكن هذه الثورات الشعبية الأخيرة لم تكن كسابقتها إذ كانت واضحة المعالم والأهداف والشعارات والمطالب والزمان والمكان، فكانت تنطلق مثلاً مسيرات مليونية يوم الجمعة في ميدان التحرير مثلاً أو شارع بورقيبة بمطالب واضحة وصريحة لا خلاف عليها مثل "الشعب يريد إسقاط النظام" كل هذه الأمور كانت اللاعب الأساسي فيها مواقع التواصل الاجتماعي التي خلقت تنظيماً سياسياً غير مسبوق في الحالة العربية، مما ترتب عليه زيادة الوعي العام الذي كون إدراكاً شعبياً عاماً للمطالب الأساسية التي يمكن البناء عليها مستقبلاً للمطالبة بالحقوق الأخرى.[1]

لطالما إستأثرت النخب الحاكمة بالإعلام وصناعة الخطاب السياسي لكن الخطاب الذي تبناه شباب الثورات كان واقعياً وجادا، يخاطب العقل والوجدان كونه نابعاً من حاجة ورغبة صادرة عن قناعة وإرادة، لذا كان صداه مدوياً وأثره فعالاً، حيث يتسم وجود الأنظمة العربية على الإنترنيت بالضعف الشديد حيث وصف الباحث **فيليب هاوارد** ذلك بقوله: "إذا جرت الإنتخابات على الأنترنيت ستخسر النخبة الحاكمة في مصر بصورة ساحقة" كما يشير تقرير التنمية البشرية إلى قنوات الاتصال بين الحكومات والشباب تكاد تكون معدومة، الأمر ذاته ينطبق على الشباب وعلاقتهم بالمعارضة الراديكالية.[2]

[1] محمد عبد الحليم، **الثورة المصرية بين المرحلة الإنتقالية والقضية الفلسطينية**، ط4، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2011، ص44.

[2] جميلة غطاس وكريمة مقداد، **مرجع سابق**، ص27.

المبحث الثاني: دور شبكات التواصل الاجتماعي أثناء وبعد الربيع العربي.

بصورة لم يتوقعها أحد على الإطلاق وبسرعة كبيرة عمت غالبية البلدان العربية مظاهرات حاشدة فكانت الشرارة من تونس قبل نهاية 2010 بأسابيع لتنتقل إلى مصر ثم اليمن وليبيا وسوريا والبحرين عام 2011، وقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي الدور الكبير في تفجير هذه الثورات الشعبية، حتى أن البعض أسماها ثورات الفايسبوك، وسنتطرق في هذا المبحث إلى الدور الذي لعبته هذه الشبكات أثناء وبعد إندلاع الثورات الشعبية أو ما يعرف بالربيع العربي.

المطلب الأول: كسر حاجز الخوف وإمكانية التواصل بين المتظاهرين.

إن أهم ما قامت به مواقع التواصل الاجتماعي عملية التشبيك الاجتماعي، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المشهد العام في العالم العربي، مما ساهم في خروج الثورات الشعبية من رحم هذه المواقع الإلكترونية بعد أن إستخدمها المتظاهرون من أجل التواصل بينهم والتفاعل مع واقعهم والتعبير عن غضبهم وسخطهم من أوضاع بلادهم المتردية.

كما نزعت هذه الشبكات حاجز الخوف والرهبة من نفوس الجماهير، بحيث أصبح أي شاب يستخدم هذه المواقع أنه مسنود من جماعة أكبر وهو ما ولد لدى هؤلاء الشعور بانتماء سياسي ومدني كانو محرومين منه، ولن نكذب إن قلنا أن هذه الشبكات الاجتماعية ولدت إنصهاراً وتلاحماً في المصير، بحيث أصبحت الساحات الإفتراضية ساحات عمومية بديلة تغرد خارج النظام الاجتماعي والسياسي المفروض.[1]

ويؤكد الكثير من النشطاء أن مواقع التواصل الاجتماعي تمكنت من تنظيم الإحتجاجات إفتراضياً ومن ثم تطبيقها على أرض الواقع خلال الثورات، الأمر الذي أدى إلى مواجهات ضخمة من الحراك الشعبي والنخبوي على كل المستويات، نتج عنها تحول ديمقراطي في البلدان العربية فيما تؤكد دراسة أعدت عن شباب مصر كحالة تطبيقية لدراسة الحركات الإحتجاجية على الأنترنيت أن حركة الإحتجاج لا تزيد عن 18 ثانية على

[1] المصدق حسن، **مشاهدة الثورات العربية على ضوء السوسيولوجيا التفاعلية في شؤون عربية**، 2011، ص67.

الأنترنيت ليتحول الغاضب بعدها إلى مشارك مجاني لا يتحمل تكلفة المشاركة والنزول إلى الشارع.[1]

المطلب الثاني: تعميم الأخبار وإنتهاكات الأنظمة.

يتفق الكثيرون أن مواقع التواصل الاجتماعي قد لعبت دوراً بارزاً في إيصال صوت المقهورين والثائرين في البلدان العربية إلى العالم أجمع، وكذلك إثارة الرأي العام العالمي، وحشد الإهتمام الدولي من خلال فضح أشكال الإستبداد المختلفة التي مارسها الحكام العرب، ولهذا فقد استخدمت الحركات الاحتجاجية هذه المواقع بشكل واسع للدعوة إلى التظاهرات والإعتصامات والتواصل مع العالم الخارجي وخاصة وسائل الإعلام الأجنبية.

كما باتت هذه المواقع أكثر من مجرد وسيلة لنقل الخبر والتعليق عليه، ليصبح لها دور في معالجته وإثارة ردود الأفعال حوله مع القدرة الهائلة على الانتشار. ومن خلالها يتم نقل الأخبار عبلر الصحف الورقية والمخططات التلفزية ووكالات الأنباء بما يزيد من حجم تأثيرها وإنتشارها.[2]

وغدت مواقع التواصل الاجتماعي بمثابة الزعيم أو القائد للثورات العربية بعد أن أصبحت وقود هذه الثورات والمحرك الرئيسي لها، فلعبت دوراً رئيسياً في نقل الأخبار والمواقف في صورة تبدو قريبة من الدور الذي لعبته إذاعة صوت العرب خلال حقبة الخمسينيات والستينات.

ووفق تقرير لمعهد التنبؤ الاقتصادي لعالم البحر الأبيض المتوسط في شهر أوت 2011 فإن الأنترنيت كانت بمثابة أرضية مقاومة، بعد دورها على صعيد نشر المعلومات، كما رأت صحيفة الغارديان البريطانية أن هذه المواقع لعبت دوراً محورياً وهاماً من خلال

[1] فايق هدى، 18 ثانية من زمن الإحتجاج على الفيس بوك، 2011/12/18، على الرابط:
Http://no2tetnoor.blogspot.com.HTML

[2] عبد الصادق عادل، **استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بين الأمن والحرية**، 2012/03/20، على الرابط:
http://www.accr.com

مستخدميها الذين كانوا يستعينون بالهواتف لتسجيل التظاهرات وانتهاكات الأنظمة والأجهزة الأمنية ونشرها مما جعل العالم في قلب الحدث.[1]

المطلب الثالث: خلق التفاعل بين الدول العربية.

لم يقتصر دور مواقع التواصل الاجتماعي على نشر أخبار الثورة في هذه الدول أو تلك بل استطاعت أن تخلق حالة من التضامن والتفاعل بين شعوب الدول العربية التي كانت تعيش معاناة مشتركة من أنظمة تشابهت أدواتها ووسائلها في ممارسة الاستبداد، وقد كان ذلك من خلال الكثير من الصفحات المساندة والمؤازرة التي أنشئت عبر موقع فيسبوك.

وقد أعادت هذه الصفحات والمواقع اللحمة والتوحد بين الدول العربية التي مزقتها الاختلافات والانقسامات على مدى عقود، كما شجعت الثوار على المضي قدماً حتى تحقيق أهدافهم ومن أمثلة هذه الصفحات "تونسيون مساندون لحركة 25 يناير الاحتجاجية المصرية" و "شباب مصر يدعمون الثورة الجزائرية" و "شباب الجزائر المتضامن مع ثورة مصر الشعبية" التي عملت تحت شعار "في قلوبنا الطيبة إتحادنا قوة...نحن إخوة" بينما أنشأ شباب فلسطيني صفحة إسمها "كلنا تونس، كلنا مصر" وقد وجه نشطاء المغرب والسعودية عبر صفحات الفيسبوك الدعوات بالنصر والنجاح للمصريين والتونسيين.

في حين يرى البعض أن هنالك مبالغة كبيرة في الحديث عن دور هذه المواقع في التأثير على العملية السياسية في العالم العربي، وأنه دور رمزي لا يؤدي إلى تغيير فعلي. فهذه المواقع حسبهم لها دور في توجيه وحشد المتظاهرين لكنه لم يكن مفصلياً في تسيير الأحداث، والدليل إستمرار المظاهرات رغم قطع الأنترنيت وحجب المواقع والصفحات.[2]

---

[1] ابو جلالة أشرف، **حقيقة دور المواقع الاجتماعية في إنتفاضات العالم العربي**، 2011/3/1، على الرابط: http://www.elaph.com/webtechnology.HTM

[2] الثورة المصرية بذرة أنبتت من أرض الفيسبوك، 2011/08/11، على الرابط: http://islamtoday.net/artshow.HTM

المطلب الرابع: أثر شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر.

استطاع الشعب المصري خلال 18 يوماً فقط أن يسقط نظام حسني مبارك الذي حكم مصر طيلة 30عاماً، وقد حضيت الثورة المصرية باهتمام عربي ودولي كبيرين نظراً لمكانة مصر البارزة وأهميتها الجيوإستراتيجية.

إنتفض الشعب المصري بعد عقود من الزمن والشعور بالقهر، حيث ربط معظم ما يعيشه بالنظام الحاكم وانتشار الفساد في المعاملات الرسمية، حيث إجتاحت موجة من الاحتجاجات سنة 2009 و2010 غير أنها إقتصرت على الجانبين الاجتماعي والمعيشي، وانطلقت الاحتجاجات المستوحاة من التجربة التونسية في 25 يناير 2011 وخرج عشرات الآلاف إلى شوارع القاهرة والإسكندرية وقاموا بمحاصرة مبنى التلفزيون وحرق مبنى الحزب الحاكم نتج عنه إستقالة حكومة تظيف وتعيين عمر سليمان نائباً للرئيس، ليرحل مبارك بعدها ب17 يوماً وانتقلت السلطة للجيش.

وكان استخدام المتظاهرين في مصر لشبكات التواصل الاجتماعي بطرق مختلفة، حيث خصص الفيسبوك لجدولة الاحتجاجات وتويتر للتنسيق واليوتيوب لنقل ما يحدث إلى العالم ومن طرق تأثير شبكات التواصل الاجتماعي سرعة التأثير ونقل المعلومة وفضح كل ما يدور في الشارع المصري، وعلى الرغم من حجب الحكومة موقعي تويتر وفيسبوك بعد يومين من بأ الاحتجاج إلا أن القنوات التلفزيونية غطت كل الأحداث مباشرة.[1]

وكانت من بين إحدى الأسباب التي جعلت مبارك خارج السلطة وعرضت هذه الشبكات في أحداث 25 يناير صور أظهرت الشرطة المصرية تضرب المتظاهرين العزل، ظف إلى ذلك الوحشية التي قتل بها خالد سعيد في حريزان 2011 كانت مفجراً قوياً لأحداث مصر بعد أن إنتشرت الصور رغم محاولات منعها.

وساعدت شبكات التواصل الاجتماعي الناس عملياً على تنظيم أنفسهم قبل الثورة وخلالها، وأقامت حلقة إتصال بين مستخدميها ومنحتهم الإحساس بأن لديهم صوتاً مسموعاً،

[1] غنيم وائل، **الثورة**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 2012، ص44.

وأن لديهم الحق في إبداء رأيهم والإعلان عن مواقفهم الاحتجاجية فاستطاعت بهذا أن تحقق ما عجزت عنه الأحزاب السياسية طوال عقود، فكانت أدوات فاعلة في تنمية الوعي السياسي والثقافي وتطوير أساليب الحوار والحركة السياسية والاحتجاجية، حيث قال **هيومن وايش:** أن على الحكومة المصرية الجديدة أن تمنع تماماً وبحزم نمط الانتهاكات التي سادت منذ ثورة يناير وأن تتعهد باحترام الحق في التعبير والتجمع السلمي.[1]

[1] مصعب حسام الدين، لطفي قتلوني، **مرجع سابق**، ص162.

المبحث الثالث: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر.

إنطلقت شرارة الربيع العربي في تونس ثم مصر ثم إلى باقي البلدان العربية، حيث تسلحت جميعاً بمواقع وشبكات التواصل الاجتماعين إستطاعت من خلالها بناء جيل قادر على التغيير وبناء نهضة عربية جديدة في الوطن العربي والشعبي والتونسي والمصري على وجه الخصوص.

المطلب الأول: أثر شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس.

تسمى الثورة التونسية بثورة الياسمين وهو الإسم الذي إنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" في 2011 بشكل عفوي، حيث يرى الكثيرون أن تونس حضيت بشرف إطلاق شرارة الثورات العربية، إذ استطاع الشعب التونسي في أقل من شهر إجبار الرئيس زين العابدين بن علي على تسليم السلطة والهروب، ويعود تفجير الأوضاع في تونس بعد إضرام محمد البوعزيزي النار على نفسه في 27 ديسمبر 2010 تعبيراً عن غضبه وتعرضه للإهانة.

وإعتمدت الاحتجاجات بشكل كبير على مواقع التواصل الاجتماعي في التواصل الجماهيري، ومثلت حلقة التواصل الأفقي ومن خلال هذه الوسائط ضمن المتظاهرون والمؤثرون وصول أصواتهم إلى قطاع كبير من الشعب التونسي، إضافة إلى العالم الخارجي ونقل الأحداث عن طبيعتها، وكان لشبكات التواصل الاجتماعي أربع أدوار خلال الاحتجاجات:

1- نجاحها في تحشيد الجمهور وتحقيق الشعبية.

2- المساهمة في بروز المواطنة الصالحة والفاعلة.

3- كانت أدوات مضادة للدعاية والإشاعات.

4- مساعدة الناس على تحليل البيانات الصادرة إلى الحكومة.[1]

[1] مبارك الرعود، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين**، ماجستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011-2012، ص16.

فقد ساهمت هذه المواقع في نقل مجريات التظاهرات وما تخللها من أعمال قمع بالرغم من الرقابة المفروضة على الإعلام، فتمكن التونسيون بواسطة هذه الشبكات من لعب دور الإعلام البديل بالحصول على المعلومات وتوثيقها ونشرها.

ولم تبقى هذه الشبكات مجرد ناقل للمعلومات بل ساهمت بفاعلية في خلق وعي جديد وربط النشطاء ببعضهم، وتنسيق حركاتهم الميدانية وخلق بيئة اتصالية جديدة. وتحتل تونس مرتبة متقدمة بالنسبة لاستخدامها لشبكات التواصل الاجتماعي مقارنة بالدول المجاورة لها، وحقق التونسيون مطالبهم فعزلوا بن علي واستعادوا ثورات بلادهم وأنهو مرحلة الإعتقالات الجماعية والتعذيب الممنهج، فقد أسهمت شبكات التواصل الاجتماعي بحد كبير في إنجاح ثورة الياسمين التونسية.[1]

المطلب الثاني: استراتيجيات الأنظمة العربية للحد من تأثير مواقع التواصل الاجتماعي.

لقد حاولت مختلف الأنظمة العربية مجابهة الثورات الشعبية والاستفادة من التكنولوجيا في مواجهة الشباب الثائر باستخدام سلاحه الذي هو شبكات التواصل الاجتماعي، فالتطور التكنولوجي مكن كل ما يمكنه استخدام أدواته من الإستفادة منه فإذا تمكنت الشعوب من إستغلاله في صالحها ولتحقيق أهدافها ومصالحها فقد تمكنت الحكومات من إختراق هذه التكنولوجيات وحاولت تطويعها لخدمة أهدافها.

وفي ثورات الربيع العربي تمكنت من استخدام نفس السلاح من أجل بث التفرقة واليأس والخوف في صفوف المتظاهرين وذلك بعدة صور منها:

– المشاركة في الصفحات والمجموعات الخاصة بشباب الثورة والتعليق بعبارات ونصوص غير لائقة تسيء وتشهر ببعض كوادر الحركة الثورية وإتهامها بالعمالة وإحداث الفتنة الطائفية والعرقية من أجل التقسيم.

– شن حرب إلكترونية وتخفي هويات الناشطين وبالتالي معرفة مكان إقامتهم وأمكنة تواجدهم واختراق حساباتهم لمعرفة كيفية التخطيط.

[1] مصعب حسام الدين لطفي قتلوني، **مرجع سابق**، ص134.

كما قامت بغلق وحجب بعض المواقع مثل فيسبوك وتويتر إلا أنه بدا واضحاً أن محاولات هذه الأنظمة باءت بالفشل أمام إرادة حقيقية تحلى بها الشباب التواق للحرية والتخلص من الاستبداد.[1]

كما استغلت جهات خارجية الأجهزة الإلكترونية للتجسس والتخريب ففي أثناء الثورة في مصر على جاسوس إسرائلي يعمل لخدمة الموساد دخل البلاد على أنه صحفي أجنبي وكان يشجع ويحرض المتظاهرين على القيام بأعمال الشغب ونشر الفوضى بما يسيء للثورة وأهدافها، وقد استغل هذا الجاسوس شبكات التواصل لتجنيد بعض الشباب لتحقيق ما جاء من أجله.

ويرى الكاتب التونسي **جمال الزرن** أن الدول العربية لم تعي أن تيار الأنترنيت سيجرفها إلى نهايتها، ذلك أن هذه الشبكات تحمل ميزات تجعلها أفضل آداة شبابية وأخطرها على الإطلاق، كما أنها أفضل آداة لممارسة الديمقراطية.

لقد تحطمت أمام شبكات التواصل الاجتماعي كل أوجه القمع وأدواته التي كانت تفرضها الأنظمة الشمولية وحالة الطوارئ في هذه الدولة أو تلك، منع اللقاءات والاجتماعات التي كانت تضم عشرات الآلاف في هذه الشبكات.[2]

[1] رشدي محمد الدسوقي، **عن الفيسبوك والغضب الأزرق**، جريدة اليوم السابع، 2010/10/25.

[2] علي خليل شقرة، **مرجع سابق**، ص181.

خاتمة

خاتمة:

لقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي الفاعل المؤثر في حياة الشعوب، حيث أبانت ثورات الربيع العربي على دور هذه الشبكات في الحراك السياسي الذي عرفته المنطقة العربية منذ سنة 2011، من خلال المساهمة في التعبئة الإفتراضية للرأي العام وتكوين وتنمية الوعي السياسي لدى الأفراد من خلال نشر الكثير من القيم كالحرية والديمقراطية والعدالة وكسر حاجز الخوف لدى الشباب بما دفعهم إلى الفعل الثوري، كما ساهمت في حشد الجماهير وتنظيمهم في مظاهرات واحتجاجات سلمية أدت معظمها إلى سقوط الأنظمة الحاكمة، ولا أدل على ذلك من قدرتها وتأثيرها.

ويبقى الدور السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي في تطور كبير ونمو مطرد، خاصة مع توجه الفاعلين السياسين إلى محاولة أخذ مكان فيها، من خلال استعمالها في التسويق السياسي تماشياً مع هذا الدور المتنامي لها، في ظل عدم قدرة الأنظمة على بسط سيطرتها ورقابتها على هذا العالم الإفتراضي المعقد.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة (مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية)**، القاهرة، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2006.

2. أشرف العبوسي، **وسائل التواصل الاجتماعي: تأثيرات متنامية وأدوار شائكة في العالم العربي**، مقال عن مجلة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المتقدمة، 25 مارس 2020.

3. بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

4. البيطار نديم، **التجربة الثورية بين المثال والواقع**، ط2، بيروت، بيان للنشر والتوزيع والإعلام، 2002.

5. جمال سند السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة إلكترونية، 2014.

6. جميلة غطاسن وكريمة مقداد، **دور وسائل التواصل الاجتماعي في التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي (تونس ومصر)**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم علوم الإعلام والاتصال، 2014-2015.

7. خالد سليم، **ثقافة مواقع التواصل الاجتماعي والمجتمعات المحلية**، دار المنتسب للنشر والتوزيع، قطر، 2005.

8. خالد غسان يوسف المقدادي، **ثورة الشبكات الاجتماعية**، ط1، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع.

9. رأفت مهند عبد الرزاق، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي**، جامعة البترا الأردنية، كلية الآداب والعلوم، 2013.

10. رانيا مكرم، **التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي**، مقال نشر على موقع مركز أليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

11. زاهر راضي، **استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي**، مجلة التربية، جامعة عمان الأهلية، عمان، 2003.

12. سعيد حسين عبدلي، **سوسيولوجيا الثورات العربية من خلال الثالوث الزمني محاولة تحليلية استشرافية لمظاهر التغيير**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد19، جوان 2015.

13. السيد يسين، **ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة**، القاهرة، الدار المصرية، 2011.

14. شيماء محي الدين محمود، **تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا**، ط1، القاهرة، الكتاب العربي للمعارف، 2015.

15. عبد الرزاق الدايلمي، **الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011.

16. عبد المحسن بن أحمد العصيمي، **الآثار الاجتماعية للانترنيت**، قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ.

17. عبد المؤمن سي حمدي، **إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة، 2019.

18. عدنان خوجة، **الربيع العربي وعوامل التغيير**، مجلة الاتصال والتنمية، ع4، لبنان، 2002.

19. عزت السيد أحمد، **القيم بين التغير والتغيير المفاهيم والخصائص والآليات**، مجلة جامعة دمشق، المجلد27، العدد الأول والثاني، 2011.

20. علي خليل شقرة، **الإعلام الجديد (شبكات التواصل الاجتماعي)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014، ص35.

21. عوض إبراهيم وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، ج1، الكويت، جامعة الكويت، 1994.

22. غنيم وائل، **الثورة**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 2012.

23. فاطمة صالح على الخطيب، **آثار شبكات التواصل الاجتماعي على طلبة جامعة اليرموك وعلاقتها بالرقابة الذاتية من وجهة نظرهم أنفسهم**، جامعة اليرموك، كلية التربية، 2017.

24. محمد عبد الحليم، **الثورة المصرية بين المرحلة الإنتقالية والقضية الفلسطينية**، ط4، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2011.

25. محمد عبود، **مواقع التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما في المنطقة العربية**، مقال على مجلة expancart ، 6 جانفي 2021.

26. محمد علي رجب، **مستقبل التغيير السياسي في الشرق الأوسط الجديد (تحليل تاريخي- سياسي- إقليمي)**، ط1، القاهرة، دار التعليم الجامعي، 2015.

27. محمد نور، **إحصائيات إستخدام السوشيال ميديا في الدول العربية**، مقال على مجلة الرابحون، com، 9 يونيو 2021.

28. مركز الحرب الناعمة للدراسات، **شبكات التواصل الاجتماعي**، منصات الحرب الأمريكية الناعمة، ط1، بيروت، لبنان، مركز الحرب الناعمة للدراسات.

29. مسعودي أمينة، **مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في تعزيز الوعي بقضايا الوطن**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2018- 2019.

30. المصدق حسن، **مشاهدة الثورات العربية على ضوء السوسيولوجيا التفاعلية في شؤون عربية**، 2011.

31. مصعب حسام الدين قتلوني، مذكرة ماجستير، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في عملية التغير السياسي (مصر نموذجاً)**، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.

32. المنصور محمد، **تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين (دراسة مقارنة للمواقع الاجتماعية والمواقع الإلكترونية العربية نوذجاً)**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2012.

33. ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، ط1، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

34. نزهة صادق، **لماذا يخاف الإنسان العربي من الحرية**، مجلة ذوات، ع15، المغرب، 2015.

35. وحدة تحليل السياسات، **التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

36. الورداني أيمن أحمد، **حق الشعب في استيراد السيادة**، ط1، القاهرة، مكتبة مديولي، 2008، ص292.

37. مبارك الرعود، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين**، ماجستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011-2012.

38. رشدي محمد الدسوقي، **عن الفيسبوك والغضب الأزرق**، جريدة اليوم السابع، 2010/10/25.

39. فايق هدى، 18 ثانية من زمن الإحتجاج على الفيس بوك، 2011/12/18، على الرابط: Http:// no2tetnoor.blogspot.com.HTML

40. عبد الصادق عادل، **استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بين الأمن والحرية**، 2012/03/20، على الرابط: http://www.accr.com

41. ابو جلالة أشرف، **حقيقة دور المواقع الاجتماعية في إنتفاضات العالم العربي،** 2011/3/1، على الرابط: http://www.elaph.com/webtechnology.HTM

42. الثورة المصرية بذرة أنبتت من أرض الفيسبوك، 2011/08/11، على الرابط: http://islamtoday.net/artshow.HTM

43. حسن حمدان، **التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين دراسة إستشراقية،** المجلة العربية للعلوم السياسية، ع19، ص79، 81. على الرابط: http:INKO.IN/KFI

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لشبكات التواصل الاجتماعي	
تمهيد	05
المبحث الأول: مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي.	06
المطلب الأول: تعريف شبكات التواصل الاجتماعي.	06
المطلب الثاني: مكونات شبكات التواصل الاجتماعي.	07
المطلب الثالث: مميزات شبكات التواصل الاجتماعي.	08
المبحث الثاني: لمحة تاريخية عن شبكات التواصل الاجتماعي في الوطن العربي	10
المطلب الأول: نشأة شبكات التواصل الاجتماعي.	11
المطلب الثاني: إحصائيات أهم مواقع التواصل الاجتماعي.	12
المطلب الثالث: أهم مواقع التواصل الاجتماعي في الوطن العربي.	14
المبحث الثالث: آثار شبكات التواصل الاجتماعي.	15
المطلب الأول: تأثير شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدي.	15
المطلب الثاني: الآثار الإيجابية لشبكات التواصل الاجتماعي.	17
المطلب الثالث: الآثار السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي.	18
خلاصة	21
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للإطار السياسي	
تمهيد	23
المبحث الأول: مفهوم التغيير السياسي.	24
المطلب الأول: تعريف التغيير السياسي.	24
المطلب الثاني: أنواع التغيير السياسي.	27
المطلب الثالث: أسباب التغيير السياسي.	31

المبحث الثاني: أنماط التغيير السياسي.	33
المطلب الأول: نمط التغيير السياسي بالمكونات.	33
المطلب الثاني: نمط التغيير السياسي بالأزمة.	35
المطلب الثالث: نمط التغيير السياسي المعقد.	37
المبحث الثالث: وسائل التغيير السياسي.	37
المطلب الأول: وسائل التغيير السياسي.	39
المطلب الثاني: الأحوال العامة في الوطن العربي قبل الربيع العربي .2011	43
المطلب الثالث: خصائص التغيير السياسي في الوطن العربي.	44
الفصل الثالث: أثر شبكات التواصل الاجتماعي على التغيير السياسي في الوطن العربي منذ 2011	
تمهيد	50
المبحث الأول: دور مواقع التواصل الاجتماعي في حدوث الربيع العربي.	51
المطلب الأول: تنمية الوعي السياسي وتثقيف الشباب.	51
المطلب الثاني: الإعداد والتحشيد الإلكتروني.	52
المطلب الثالث: القدرة على تنظيم الإحتجاجات.	53
المطلب الرابع: وضع الأطر السياسية المحددة.	54
المبحث الثاني: دور شبكات التواصل الاجتماعي أثناء وبعد الربيع العربي.	55
المطلب الأول: كسر حاجز الخوف وإمكانية التواصل بين المتظاهرين.	55
المطلب الثاني: تعميم الأخبار وإنتهاكات الأنظمة.	56
المطلب الثالث: خلق التفاعل بين الدول العربية.	57
المطلب الرابع: أثر شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر.	58
المبحث الثالث: تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس ومصر.	60
المطلب الأول: أثر شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في تونس.	60
المطلب الثاني: استراتيجيات الأنظمة العربية للحد من تأثير مواقع التواصل الاجتماعي.	61
خاتمة	64
قائمة المصادر والمراجع	66